التقرير السنوي 2017

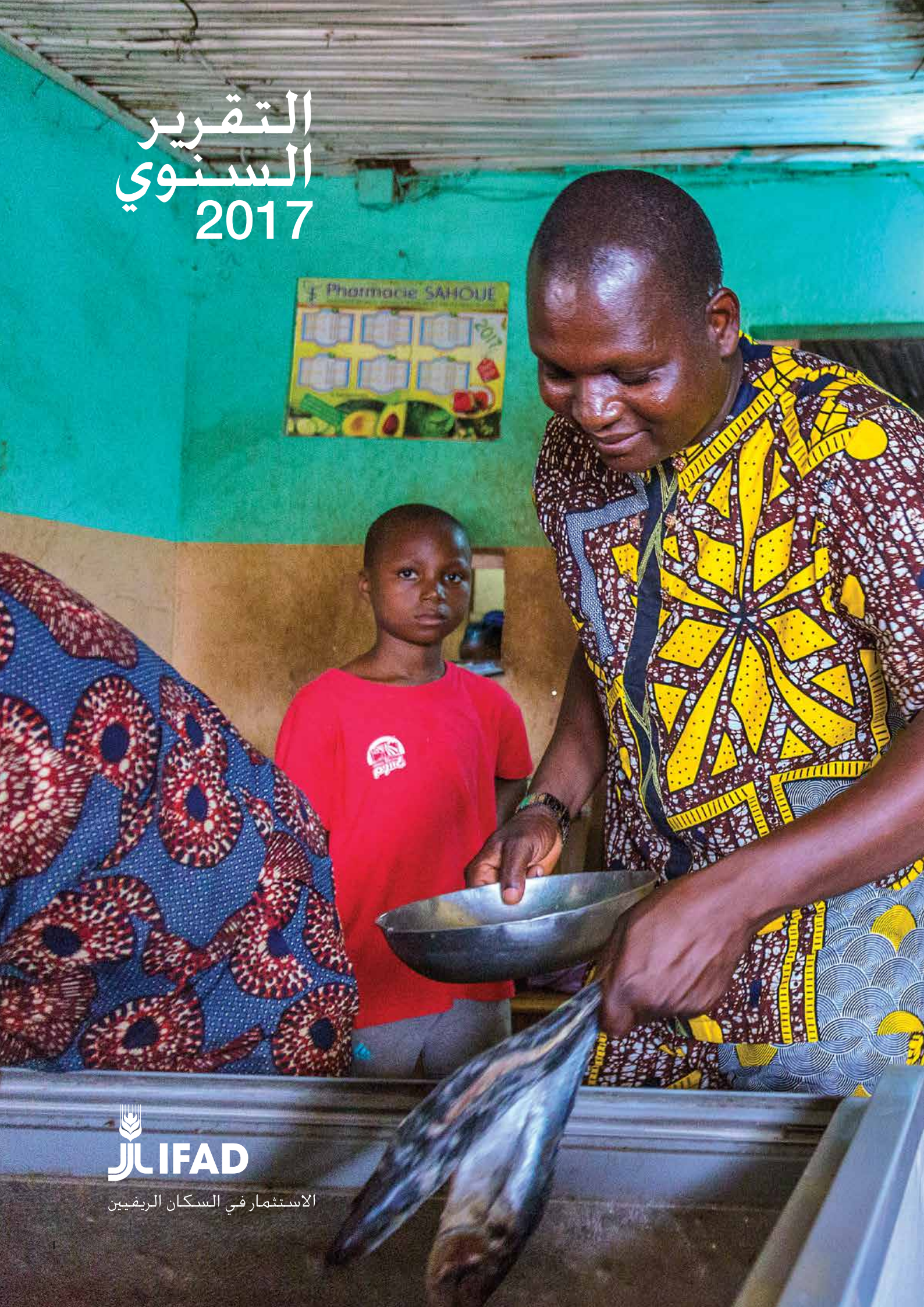

IFAD

الاستثمار في السكان الريفيين

مناطق عمل الصندوق والحافظة الجارية

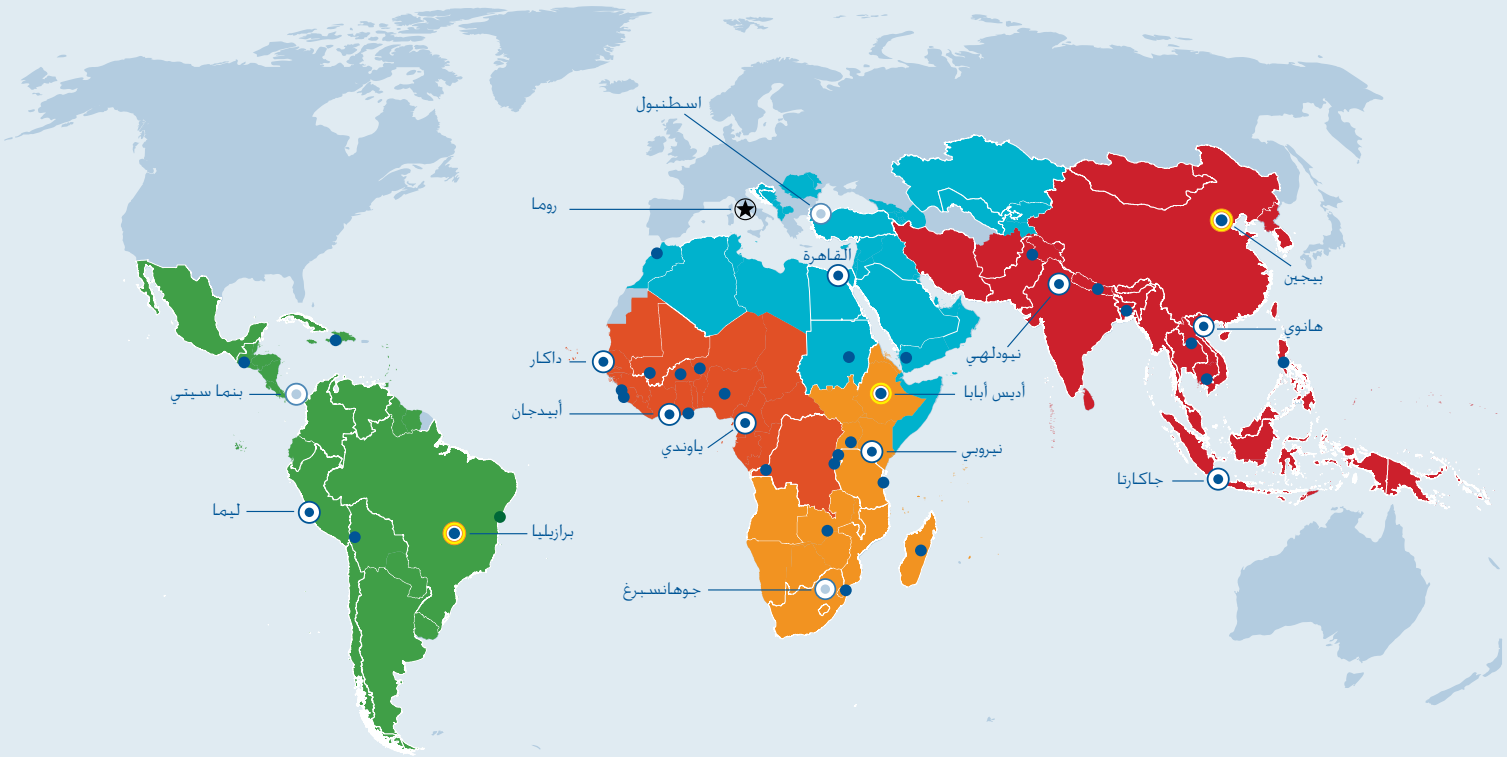

آسيا والمحيط الهادي
58 مشروعاً جارياً
في 20 بلداً
التمويل الجاري من الصندوق 2 201 مليون دولار أمريكي

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
42 مشروعاً جارياً في 20 بلداً
التمويل الجاري من الصندوق 913.2 مليون دولار أمريكي

أفريقيا الشرقية والجنوبية
42 مشروعاً جارياً
في 17 بلداً
التمويل الجاري من الصندوق 1 591.5 مليون دولار أمريكي

أفريقيا الغربية والوسطى
35 مشروعاً جارياً
في 21 بلداً
التمويل الجاري من الصندوق 1 195.4 مليون دولار أمريكي

أمريكا اللاتينية والكاريبي
34 مشروعاً جارياً
في 19 بلداً
التمويل الجاري من الصندوق 600.6 مليون دولار أمريكي

مقر الصندوق
محاور
مراكز إقليمية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والمعرفة
مكاتب قطرية تابعة للصندوق
محاور (مقرر إنشاؤها)
مكاتب فرعية

IFAD11
FIDA11

الصندوق يحقق أداءً أكبر وأفضل وأذكى

التقت الدول الأعضاء في الصندوق فيما بين فبراير/شباط 2017 وفبراير/شباط 2018 في اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (التجديد الحادي عشر) الذي سيُغطي الفترة 2019–2021.

واتفقت هيئة المشاورات خلال دورتها الخامسة والأخيرة على مستوى مستهدف لمساهمات تجديد الموارد وبرنامج القروض والمِنح للسنوات الثلاث التي تستغرقها فترة التجديد الحادي عشر.

المستوى المستهدف للتجديد الحادي عشر

سيحشد الصندوق موارد أساسية بمبلغ **1.2 مليار دولار أمريكي** لتمويل برنامج قروض ومِنح بما مجموع قيمته **3.5 مليار دولار أمريكي**.

التزامات التجديد الحادي عشر

يوجه **90 في المائة** من مساهمات الدول الأعضاء إلى البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

وسيواصل الصندوق تقديم **50 في المائة** إلى أفريقيا

وسيستثمر ما يتراوح بين **25** و**30 في المائة** في الأوضاع الهشة

وسوف تُشكِّل الشراكات الاستراتيجية من أجل التمويل، والمعرفة، والدعوة، والتأثير العالمي حجر الزاوية.

وسيتم دمج الاقتراض من الدول الأعضاء ومؤسساتها بالكامل في الإطار المالي للصندوق لأول مرة.

وسيظِل الصندوق عالمياً وسيُقدِّم خليطاً من الدعم الإقراضي وغير الإقراضي إلى جميع الدول الأعضاء النامية.

وسوف يشرع الصندوق في إجراء تحضيرات للاقتراض المحتمل من الأسواق

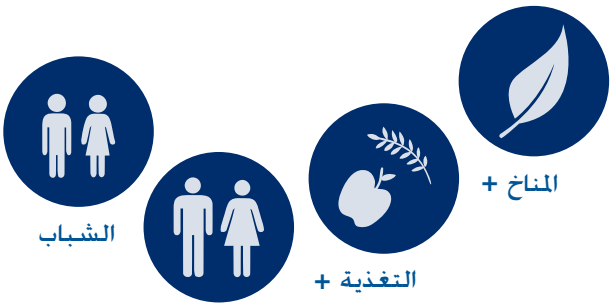

وسيستمر تعميم المواضيع أعلاه في العمليات التي يدعمها الصندوق.

سيجري تعزيز نموذج عمل الصندوق ونموذجه المالي من أجل ما يلي:

تعزيز تخصيص الموارد واستخدام الأطر لضمان التميُّز في العمليات

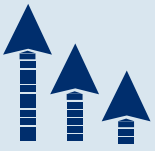

زيادة التركيز على القيمة مقابل المال، والالتزام بالشفافية والمساءلة والنتائج

زيادة تعبئة الموارد وتعزيز القدرة على تجميع التمويل الإنمائي

تصدير بقلم رئيس الصندوق

أدخل الصندوق في عام 2017 إصلاحات كبيرة لزيادة أثره على الجوع والفقر في المناطق الريفية، ولتعظيم دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووضعنا نموذجاً جديداً للعمل واستراتيجيةً مالية لضمان مواءمة المنظمة للغرض وتمكينها من المساهمة على الوجه الأكمل في خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، لا سيما الالتزام بعدم تخلف أحد عن الركب.

ويستثمر الصندوق 100 في المائة من حافظته في المناطق الريفية من البلدان النامية التي يعيش ويعمل فيها 80 في المائة من أفقر سكان العالم. لقد كانت تلك هي مهمتنا على مدى 40 عاماً، ويجب ألاّ نتوقف في أي وقت من الأوقات عن محاولة البحث عن الطريقة التي يمكن أن نُقدِّم بها ما هو أكثر وما هو أفضل، من أجل الأشخاص الذين نخدمهم.

وخلال اجتماعات هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق (التجديد الحادي عشر)، وبموافقة دولنا الأعضاء، جدَّدنا نُهجنا في المجالات التالية:

- كيفية تعبئة وزيادة الموارد لتمويل المشروعات التي ندعمها
- كيفية تخصيص تلك الموارد للبلدان التي في أمسّ الحاجة إليها والتي ستستخدمها على أفضل وجه
- كيفية تحقيق التميُّز والنتائج والأثر على أرض الواقع
- كيفية الدعوة والتأثير والعمل في شراكة بالنيابة عن السكان الريفيين الفقراء.

إن هدفنا من تعبئة الموارد هدف من شقين. سنزيد الموارد التي نحشدها من خلال النُهج التقليدية، وستظل المساهمات الأساسية المقدَّمة من الدول الأعضاء من خلال تجديدات الموارد تُشكِّل الركيزة الأساسية لتمويل الصندوق. ولكننا في الوقت نفسه نُعزز قدرتنا على الاستفادة من هذه الموارد وتجميع التمويل الإنمائي من مصادر أخرى، بما فيها القطاع الخاص.

ويمكّننا إطار الاقتراض السيادي، الذي اعتمد في عام 2015، من جمع الأموال من خلال القروض التي نحصل عليها من الحكومات ومؤسساتها. وقطعنا شوطاً أبعد من ذلك في عام 2017 بعد موافقة المجلس التنفيذي على إطار قروض الشركاء الميسّرة التي ستُشكّل عنصراً رئيسياً في استراتيجيتنا المالية الجديدة.

ويدير الصندوق عملية تخصيص الأموال للدول الأعضاء المقترضة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ونقحنا في عام 2017 الصيغة المعتمدة للاستخدام أثناء فترة التجديد الحادي عشر (2019–2021) من أجل تحسين جانبين حاسمين في تخصيص الموارد – الشفافية والاستهداف. وإضافة إلى ذلك، نلتزم بتخصيص 90 في المائة من مواردنا الأساسية للبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا خلال فترة التجديد الحادي عشر. وسوف نوجه أيضاً 45 في المائة تقريباً من مواردنا الأساسية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و50 في المائة إلى أفريقيا ككل. وستحصل البلدان التي تعاني أشد الأوضاع هشاشة، بما في ذلك النزاع وانعدام الأمن الغذائي المزمن، على ما يتراوح بين 25 و30 في المائة.

والمجال الثالث للتغيير الرئيسي في عام 2017 يشمل التعزيز الاستراتيجي للحضور الشامل للصندوق من خلال اللامركزية. وسوف يدعم أربعون مكتباً قطرياً تابعاً للصندوق عمليات في الميدان في جميع الأقاليم الخمسة التي نعمل فيها. وسيُشكّل اثنا عشر مكتباً محاور إقليمية يجري تعزيزها حالياً بكتلة حرجة من موظفي الصندوق وقدراته التقنية من أجل تكثيف الدعم الذي نقدمه إلى الدول الأعضاء وشراكاتنا مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى، ومشاركتنا في السياسات. وكل ذلك له أهميته الجوهرية في العمل بوتيرة أسرع وبصورة أفضل وعلى نطاق أوسع.

وسيُشكّل ثلاثة من مكاتب الصندوق القطرية مراكز إقليمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والمعرفة. وسوف تُيسّر هذه المراكز إنشاء شراكات قوية قائمة على المعرفة، وضمان تبادل الدروس المستفادة والابتكارات الناجحة وتكرارها وتوسيع نطاقها.

واعتمدنا في عام 2017 برنامجاً للقروض والمِنح بما قيمته 1.3 مليار دولار أمريكي – أي بزيادة نسبتها 57 في المائة على مستوى برنامج القروض والمِنح لعام 2016 الذي بلغ 829.2 مليون دولار أمريكي. ويمّول هذا المجموع 32 برنامجاً ومشروعاً جديداً ويوفّر تمويلاً إضافياً لأنشطة جارية ناجحة. وعلاوة على ذلك، ازدادت مبالغ الأموال المصروفة للدول الأعضاء بأكثر من 14 في المائة خلال السنة السابقة.

بيد أنه لا مجال للتقاعس. فبينما تُهدّد التحديات العالمية الهائلة – بما فيها ارتفاع أعداد الجوعى، وازدياد حدة آثار تغيُّر المناخ والهجرة الجماعية وتنامي انعدام المساواة الاقتصادية – الحياة وسُبل كسب العيش بين النساء والرجال الأشد معاناة من الضعف في العالم، تتغيَّر ملامح المشهد الإنمائي. ويجب على الصندوق أن يواكب ذلك التغير. ونحن نسعى إلى اتخاذ تدابير لا تتعارض مع الخط العام لجدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة من أجل زيادة أثرنا من خلال تحسين التنسيق مع شركائنا، لا سيما الوكالات التي توجد مقارها في روما.

ومجال التركيز الأخير الذي اتفقنا عليه مع أعضائنا في عام 2017 هو زيادة الشفافية في جميع مجالات عملنا. وتُشكّل الشفافية الأساس للمساءلة، وهي أساسية لتمكين السكان الريفيين الفقراء الذين نخدمهم. وتوفّر الشفافية في الوقت نفسه حوافز تُشجّع على استخدام أكثر كفاءة للموارد، وبيانات أفضل، ورصد أدق، والأهم من ذلك كله، هو تحقيق نتائج أقوى وأثر أكبر على الفقر الريفي والجوع.

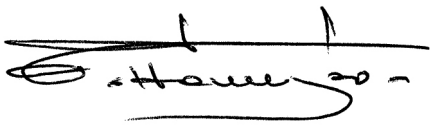

جيلبير أنغبو
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

عمليات الصندوق في العالم حسب الإقليم

آسيا والمحيط الهادي

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

58 برنامجاً ومشروعاً جارياً

بالشراكة مع 20 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2017

2.2 مليار دولار أمريكي

استثمرها الصندوق

في الحافظة الجارية في الإقليم

1 برنامج جديد

للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج في الفلبين

8 برامج ومشروعات جديدة

في بنغلاديش، والهند، وإندونيسيا، ونيبال، وباكستان، وبابوا غينيا الجديدة، وسري لانكا، وتونغا؛ وتمويل إضافي لمشروعات جارية في أفغانستان، وكمبوديا، والهند، وميانمار، وباكستان، وسري لانكا

452.1 مليون دولار أمريكي

من الموافقات الجديدة في عام 2017

المصروفات السنوية من القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون

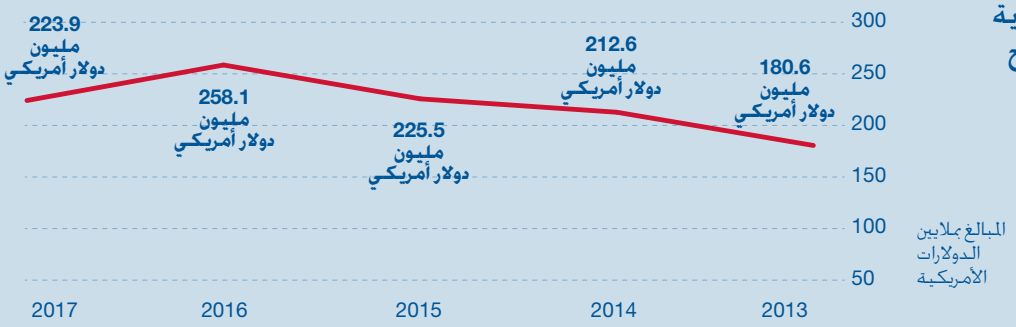

36 بلداً تشير الأرقام إلى البرامج والمشروعات الجارية

أفغانستان – 2
بنغلاديش – 6
بوتان – 1
كمبوديا – 4
الصين – 4
جزر كوك
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
فيجي – 1

الهند – 8
إندونيسيا – 3
جمهورية إيران الإسلامية
كيريباس – 1
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية – 3
ماليزيا
ملديف – 2
جزر مارشال

ولايات ميكرونيزيا الموحدة
منغوليا – 1
ميانمار – 1
ناورو
نيبال – 5
نيوي
باكستان – 4
بالاو

بابوا غينيا الجديدة – 1
الفلبين – 4
جمهورية كوريا
ساموا
جزر سليمان – 1
سري لانكا – 2
تايلاند
تيمور ليشتي
تونغا

توفالو
فانواتو
فييت نام – 4

بلدان لديها مِنح جارية مقدّمة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

أضواء على النتائج: إندونيسيا

مشروع تنمية المجتمعات الساحلية يصل إلى حوالي 104 000 من السكان الريفيين في 13 مقاطعة

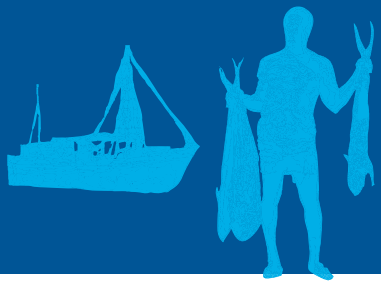

منذ بداية المشروع في عام 2013:

انخفضت معدلات سوء التغذية الحاد لدى الأطفال إلى النصف

تراجعت معدلات نقص تغذية الأطفال من 21% إلى 5%

صيانة الموارد البحرية أو تحسينها في 80% من المناطق التي يديرها المشروع

إدارة الموارد البحرية تُحسِّن دخل الأسرة في إندونيسيا

تكسب الأسر الإندونيسية في المجتمعات المحلية الساحلية والجزرية الصغيرة الفقيرة أموالاً أكثر وتزيد أصولها في نفس الوقت الذي تحمي فيه مواردها البحرية عن طريق المشاركة في مشروع يدعمه الصندوق. وخلال الفترة من عام 2013 حتى عام 2017، ازدادت قيمة المنتجات البحرية التي باعتها الأسر المعيشية في منطقة المشروع بما متوسطه 30 في المائة.

ويُعزز مشروع تنمية المجتمعات الساحلية الذي يعمل في أكثر من 180 قرية على امتداد 13 مقاطعة، المشروعات البحرية كمحرِّك للنمو الاقتصادي العام. وبالنظر إلى أن عدداً كبيراً من السكان الريفيين في إندونيسيا يعيشون على مقربة من المحيط، يعتمد رفاه هذه المجتمعات المحلية في كثير من الأحيان على توفُّر موارد من قبيل الأسماك والقشريات والأعشاب البحرية. ولذلك أدخل المشروع استزراع الأحياء المائية ودعم المبادرات الرامية إلى زيادة كفاءة مصائد الأسماك وتقنيات التجهيز.

ومن أجل ضمان استدامة الموارد البحرية الحيوية، أنشأ المشروع أيضاً جماعة مجتمعية لإدارة الموارد الساحلية في كل قرية تقريباً. وأُدمجت هذه الجماعات في عمليات الإدارة الساحلية والتخطيط القروي، حيث حدَّدت طرقاً مبتكرة جديدة لإدرار الدخل ودعم الاستدامة البحرية في الوقت نفسه. من ذلك على سبيل المثال أن مبادرة السياحة الإيكولوجية لعشاق غابات المنغروف دعت الزائرين إلى السير عبر مسارٍ على هيئة قلب بين الأشجار. ووزِّعت الإيرادات بين الحكومة المحلية والقطاع الخاص.

ووصل المشروع إلى زهاء 104 000 شخص من السكان الريفيين، وكان له أثر كبير على الأمن الغذائي. ومنذ بداية تنفيذ المشروع، انخفضت معدلات سوء التغذية الحاد لدى الأطفال بمقدار النصف، وتراجعت معدلات نقص تغذية الأطفال من 21 إلى 5 في المائة. وتم الحفاظ على الموارد البحرية أو تحسينها في 80 في المائة من المناطق التي يديرها المشروع.

المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة يزيدون دخلهم وقدرتهم على التكيُّف مع المناخ في بوتان

استخدم ما يقرب من 17 000 أسرة زراعية في بوتان خلال السنة الماضية تكنولوجيات وممارسات لزيادة الدخل ومواجهة تأثيرات تغيُّر المناخ. وتمكَّن صغار المزارعين في الأنحاء الجنوبية الشرقية من البلد، بدعم من برنامج موَّل من الصندوق، من زيادة إنتاجهم وتنويعه من خلال سلاسل قيمة يتم تنظيمها على الصعيد الوطني لمنتجات تشمل منتجات الألبان والخضروات.

وبالإضافة إلى قرض من الصندوق بمبلغ 8.3 مليون دولار أمريكي، موَّل برنامج تعزيز الزراعة التجارية وسُبل العيش المتسمة بالصمود بمنحة قدرها 5 ملايين دولار أمريكي من برنامج الصندوق للتأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي يوجه التمويل الخاص بالمناخ إلى المزارعين الفقراء.

وركَّز المشروع عندما بدأ تنفيذه في عام 2015 على تمكين المزارعين الفقراء من تسويق إنتاجهم. ويزيد أصحاب الحيازات الصغيرة الذين تُشكِّل النساء شريحة كبيرة منهم، إنتاجيتهم وقدرتهم على النهوض من الصدمات الناجمة عن المناخ، مثل الأمطار الغزيرة، وتآكل التربة، ونقص مياه الري.

وأنشئت ست قرى ذكية مناخياً لتعزيز الزراعة الدائمة، وهو نظام للزراعة المستدامة والقائمة على الاكتفاء الذاتي. جدد المزارعون هنا نُظم الري ويزرعون حالياً البطاطس والصويا وبذور الخردل، وهي محاصيل قادرة على تحمل الضغوط المناخية.

ولمساعدة الأسر الزراعية على تنويع دخلها، استثمر البرنامج في سلاسل قيمة منتجات الألبان عن طريق تزويد جماعات المزارعين بالماشية المهجَّنة، وبناء حظائر للأبقار ومراكز لجمع الحليب مزوَّدة بمرافق للتبريد، وتم تعزيز جماعات المزارعين وحصل ما يقرب من 700 4 من أصحاب مزارع الألبان على التدريب.

ولكي يتسع النطاق الذي يغطيه البرنامج، تم تدريب 58 من المزارعين الرواد على تعليم الآخرين تقنيات الأعمال والإنتاج. ويهدف البرنامج إلى الوصول إلى 000 29 أسرة بحلول 2022.

بناء مستقبل في الجزر النهرية في بنغلاديش

يُمكِّن مشروع يشارك فيه عديد من الشركاء ويدعمه الصندوق في بنغلاديش الأسر الضعيفة من بناء مستقبل آمن في الجزر النهرية المعروفة باسم جزر طرح النهر. ومن أهم جوانب عمل المشروع إصدار سندات ملكية الأراضي. ويتسم تأمين وصول المزارعين إلى الأراضي التي يعيشون عليها ويعملون فيها بأهميته البالغة للنساء اللواتي أصبحت أسماؤهن الآن تُسجل مع أزواجهن في مستندات حيازة الأراضي.

وحصل أكثر من 000 10 أسرة على سندات حيازة الأراضي من خلال مشروع تنمية أقاليم شارلاند والتوطين فيها، ولا يزال 000 4 مزارع آخرين في طريقهم إلى الحصول على تلك السندات.

ويُسجل اسم الزوجة أولاً في وثيقة سند الحيازة، ويعني ذلك أن ملكية الأرض تؤول تماماً إليها عندما تصبح أرملة أو مطلقة أو عندما يهجرها زوجها. ونتيجة لذلك، تواجه المرأة مستقبلاً أكثر أمناً وتزيد قدرتها على كسب الدخل والتأثير داخل البيت وخارجه.

ومع ازدياد تأثير المرأة في القرارات التي تمس الأسرة، تراجعت معدلات زواج الأطفال، ومُنعت بالفعل 93 حالة زواج مبكر خلال الفترة 2012–2016. وبات العنف القائم على نوع الجنس أقل شيوعاً، وازداد التسجيل القانوني للزواج.

وفي ظل استخدام الأراضي كضمانة وتقديم الدعم من المشروع إلى جماعات الائتمان الأصغر، تستطيع النساء الوصول إلى الائتمانات والحصول على الآلات الموفِّرة للقوة العاملة، بما فيها مضخات الري الصغيرة ودرَّاسات الأرز. وتحسَّنت إمكانية الحصول على المياه للاستخدامات المنزلية بصورة موسَّعة وتقلص متوسط المسافة إلى مصادر المياه المأمونة من 382 إلى 55 متراً، ووفَّر ذلك للفتيات والنساء الوقت والطاقة اللذين يمكنهن الاستفادة منهما في الدراسة أو كسب الدخل.

قصة من الميدان
مربو الماشية يلمسون زيادة في الدخل وتحسن التغذية في أفغانستان

يطعم السكان الريفيون الفقراء في مقاطعات كابول وباروان ولوغار الأفغانية أسرهم بشكل أفضل ويزيدون إيراداتهم عن طريق المشاركة في المشروع المجتمعي للزراعة والثروة الحيوانية المموَّل من الصندوق.

ويدعم المشروع أصحاب الحيازات الصغيرة والأشخاص المعدمين الذين لا يمتلكون أراضٍ في تربية الحيوانات الكبيرة والصغيرة لإدرار الدخل والحصول على الغذاء. وبدأ العمل في عام 2012، وتم حتى الآن تدريب نحو 14 000 شخص على إنتاج الألبان وتربية الدواجن. وتتألف المجموعات المستهدفة الرئيسية من الفئات السكانية الضعيفة، بما فيها الأسر التي لا تعولها سوى النساء، والأشخاص المعدمين، وأفراد قبائل الكوشي الرُحل والذين أعيد توطينهم.

ويُقدَّم إلى المشاركين التدريب والمدخلات وتتاح لهم إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا من أجل دفع عجلة إنتاجهم وتعزيز قدرتهم على الصمود في وجه الانتكاسات، بما في ذلك الأمراض الحيوانية. وتنشئ النساء جماعات للعون الذاتي تمكنهنّ من تجنيب مبالغ مالية صغيرة. وتتعلم النساء أيضاً مهارات تجهيز منتجات الألبان والمخللات والمربى بأنواعها، وغير ذلك من أنواع الطعام المحفوظ.

وتعيش السيدة ماكاي في قرية لغماني مع زوجها الكفيف. ويمتلك الزوجان قطعة صغيرة من الأرض وبقرتين، وتقود الزوجة حالياً جماعة للعون الذاتي.

وتقول السيدة ماكاي "بدأ دخلي من الأبقار الحلوب يزداد بفضل المشروع، وبات الآن يلبي احتياجاتنا اليومية ويتيح لنا فرصة لادخار مبلغ من المال في نهاية الشهر لإنفاقه على تعليم أطفالي وشراء الأدوية".

"والآن، وبفضل التدريب وبعض المدخلات، مثل أجهزة التجفيف التي تعمل بالطاقة الشمسية، ومعدات التغليف والتجهيز، والتدريب، أستطيع تجهيز المنتجات بحرفية، ونبيعها بالتالي بسعر معقول في السوق".

امرأة تحلب بقرتها في نانغارهار، أفغانستان.
©IFAD/Melissa Preen

عمليات الصندوق في العالم حسب الإقليم

أفريقيا الشرقية والجنوبية

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

42 برنامجاً ومشروعاً جارياً

بالشراكة مع 17 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2017

1.6 مليار دولار أمريكي

استثمرها الصندوق

في الحافظة الجارية في الإقليم

7 برامج ومشروعات جديدة

في أنغولا (2)، وبوروندي، وجزر القمر، وكينيا، ومدغشقر، وملاوي؛ وتمويل إضافي لمشروعات جارية في بوروندي، وإثيوبيا، ومدغشقر، ورواندا، وزامبيا

263.1 مليون دولار أمريكي

من الموافقات الجديدة في عام 2017

المصروفات السنوية من القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون

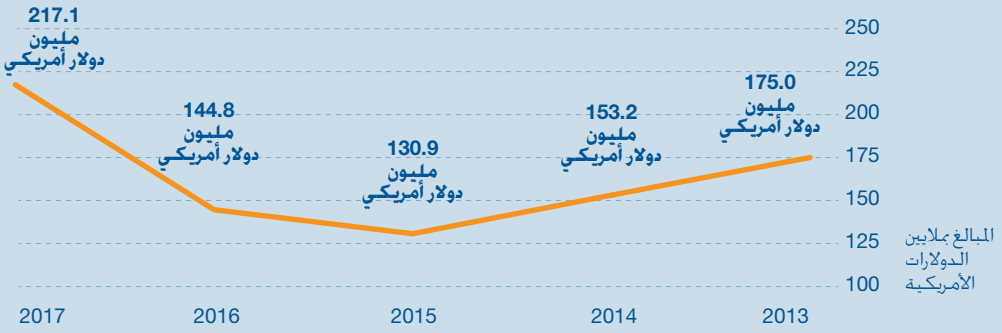

21 بلداً تشير الأرقام إلى البرامج والمشروعات الجارية

- أنغولا – 2
- بوتسوانا – 1
- بوروندي – 4
- جزر القمر – 1
- إثيوبيا – 4
- كينيا – 4
- ليسوتو – 2
- مدغشقر – 4
- ملاوي – 2
- موريشيوس
- موزامبيق – 3
- ناميبيا
- رواندا – 3
- سيشيل – 1
- جنوب أفريقيا
- جنوب السودان
- سوازيلند – 1
- أوغندا – 4
- جمهورية تنزانيا المتحدة – 1
- زامبيا – 4
- زمبابوي – 1

بلدان لديها مِنح جارية مقدَّمة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

أضواء على النتائج: موزامبيق

المزارعات المشاركات في برنامج ترويج الأسواق الريفية يكتسبنّ مهارات أوسع في مجال **محو الأمية المالية**، **والتسويق والتفاوض**.

النساء الآن يوقعنّ

%25

من عقود التسويق مقابل

%4

فقط في بداية البرنامج

ازداد متوسط الإيرادات لكل عقد من

56 دولار أمريكي

إلى

190 دولار أمريكي

الأبعاد المتعددة لتمكين المرأة في موزامبيق

المشاركون من النساء والرجال في برنامج ترويج الأسواق الريفية الذي يدعمه الصندوق في موزامبيق يُحققون تغييرات في البيت، وفي العمل، وفي المجتمع المحلي، في الوقت الذي تُعزز فيه أنشطة التحول الجنساني المساواة بين الجنسين. وتكتسب النساء مهارات وثقة ومكانةً وقوة في اتخاذ القرارات، ويزداد دخلهن.

وبدأ الرجال يشاركون في الأنشطة التي كانت في نظر التقاليد مقصورة على المرأة، مثل التغذية والأعمال المنزلية، كما بدأوا يدركون أن تمكين المرأة يمكن أن يساهم في سُبل كسب عيش الأسرة. ويستخدم البرنامج النظام الابتكاري للتعلم بشأن المساواة بين الجنسين من أجل تشجيع النساء والرجال على الخروج من طوق الأنماط الجنسانية المتجذرة، ويُحد ذلك من عبء العمل المنزلي الثقيل الواقع على كاهل النساء، ويوفِّر لهنّ وقتاً وطاقة للأنشطة المرتبطة بالسوق.

وعندما بدأ البرنامج تسهيل عقود التسويق في عام 2012، لم توقِّع النساء إلا 4 في المائة من تلك العقود، وحصل كل منتج على ما متوسطه 56 دولاراً أمريكياً لكل عقد. أما اليوم، فإن المرأة توقع 25 في المائة من العقود ويبلغ متوسط ما تكسبه 190 دولاراً أمريكياً. ويتيح بيع العقود في العادة أسعاراً أفضل ويوفِّر سوقاً مضمونة.

ويساهم أيضاً التدريب على محو الأمية الوظيفية في تمكين المرأة بعد أن وصل إلى 600 18 شخص تشكل النساء 55 في المائة منهم. وأتم كثير من النساء وحدات التدريب الثلاث التي قدمها البرنامج، ويطلبن حالياً وحدة تدريبية متقدمة. ويمكن للمرأة، بفضل التدريب، أن تقرأ العقود وتتفاوض عليها دون خوف من التغرير بها.

وتقول المزارعة ماريا تريزا كاردوسو "أستطيع الآن قراءة الأرقام على الميزان أثناء وزن المنتجات في السوق وأحصل على قيمة عادلة مقابل وزن عادل".

توصيل الخدمات المالية إلى المناطق الريفية

يمثل الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية – بما فيها خدمات الادخار والائتمان والتأمين – أحد التحديات الكثيرة التي يواجهها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن الحيوي للمنتجين الفقراء الذين يسعون إلى زيادة دخلهم وبناء قدرتهم على الصمود عن طريق التحول عن إنتاج الكفاف إلى الإنتاج الموجه نحو السوق توفير خيارات مالية ميسورة تفي باحتياجاتهم.

وفي زامبيا، يعمل برنامج توسيع التمويل الريفي الذي يدعمه الصندوق في شراكة مع الحكومة لإدخال ابتكارات هامة في بيئة السياسات والبيئة المؤسسية والتنظيمية للتمويل الريفي. ومن التغييرات الهامة التي تُشكِّل جزءاً من توجه البلد نحو الشمول المالي إزالة القيود المفروضة على أنواع الضمانات التي يمكن للعملاء استخدامها للحصول على قروض.

ونشر البرنامج، بالتعاون مع مصرف زامبيا، قانون الأموال المنقولة لعام 2016 الذي من المتوقع أن يمكِّن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من الحصول بسهولة على ائتمانات من المصارف دون الحاجة إلى الأرض كضمانة. وينصب تركيز الصندوق على حوار السياسات على الصعيد القطري، وساهم البرنامج أيضاً في وضع استراتيجية زامبيا وسياستها الوطنية للشمول المالي للفترة 2017–2022.

وفي كينيا، يهدف مشروع يدعمه الصندوق ويعرف باسم برنامج وصول التقنيات والابتكارات المالية إلى المناطق الريفية، إلى تشجيع توفير الخدمات المالية من المصارف التجارية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة وصيادي الأسماك والمشروعات الريفية الصغيرة والتعاونيات. واستفاد حتى الآن 300 2 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة من 14 مليون دولار أمريكي من مصرف باركليز كينيا، و000 500 دولار أمريكي من مؤسسة التمويل الزراعي. ويحصل زهاء 000 180 شخص من السكان الريفين على خدمات مالية من مؤسسات التمويل الأصغر التي يدعمها البرنامج. وقُدِّمت تدفقات مالية بما قيمته 31.8 مليون دولار أمريكي إلى قطاع الزراعة.

تعزيز سلاسل القيمة في ملاوي وبوروندي

يستفيد أكثر من 000 37 أسرة من برنامج يدعمه الصندوق في ملاوي، ويستخدم هذا البرنامج الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمنتجين لربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق ولزيادة دخلهم. وتُشارك الأسر في الإنتاج والتجهيز والتسويق على طول سلاسل القيمة المختارة، بما يشمل سلاسل قيمة البطاطس، والبقول، ومنتجات الألبان، ودوار الشمس، والعسل، ولحوم الأبقار.

وكجزء من أنشطة البرنامج، تلقى أكثر من 000 60 من صغار المزارعين تدريباً على الممارسات الزراعية السليمة لزيادة إنتاجهم كماً ونوعاً، والبيع الجماعي من أجل تعزيز قدرتهم التفاوضية. ويتسنى حالياً لنحو 97 في المائة من المشاركين الوصول إلى خدمات الدعم المحسَّنة، ويحقق 95 في المائة من المشروعات أرباحاً.

وتُشكِّل التنمية الشاملة لسلاسل القيمة جانباً هاماً من جوانب عمل الصندوق في أفريقيا الشرقية والجنوبية، لا سيما بسبب وجود قطاع خاص مزدهر في الإقليم يعمل بصورة متزايدة بالشراكة مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، حيث يتيح لهم دخول الأسواق وتكوين علاقات عمل مفيدة لجميع الأطراف. ودعماً لسلاسل القيمة، موَّل البرنامج أيضاً تشييد 31 مستودعاً ومركزاً لجمع الحليب، وتم في إطاره إصلاح 700 كيلومتر من الطرق وبناء 101 من الجسور.

وتركز مرحلة ثانية من برنامج يدعمه الصندوق في بوروندي على سلاسل قيمة منتجات الألبان، والأرز، واللوبياء، والذرة الصفراء، والموز. وحصل أكثر من 1 000 من مربي الماشية على بقرة من خلال البرنامج، وحصل 34 من العاملين في مجال الصحة الحيوانية في المجتمعات المحلية على تدريب ومعدات لضمان الحفاظ على صحة الحيوانات وإنتاجيتها. وأنشئ أكثر من 200 مشروع، وتم توفير ما يزيد على 1 100 فرصة عمل، منها 450 فرصة عمل للنساء والشباب.

قصة من الميدان
شراكة الصندوق مع الاتحاد الأوروبي وكينيا تبني أعمالاً تجارية زراعية للمزارعين

يعمل الصندوق مع المزارعين في كينيا لمساعدتهم على التعامل مع فترات الجفاف الممتدة، وفي الوقت نفسه زيادة إنتاجهم وبناء قدرتهم على التكيف مع تغيُّر المناخ. ويؤثر الجفاف على بلدان منطقة القرن الأفريقي، ودخل عامه الثالث في عام 2017. وأعلنت كينيا في فبراير/شباط أنه كارثة وطنية.

وسعياً إلى زيادة دخل المزارعين وتعزيز الأمن الغذائي الوطني، تهدف نافذة سُبل العيش الزراعية المقاومة لتغيُّر المناخ في إطار برنامج تعزيز الحبوب في كينيا إلى دفع عجلة إنتاج الحبوب الأساسية، مثل الذرة الصفراء، والذرة الرفيعة، والدُخن، والبقول. ويُمثِّل هذا التدخل شراكة بين الصندوق والاتحاد الأوروبي وحكومة كينيا والمؤسسات المالية المشاركة.

ويستخدم البرنامج نظام القسائم الإلكترونية. ويوفِّر ذلك للمزارعين المشاركين بطاقات سحب مدفوعة مسبقاً تُسدَّد جزئياً من البرنامج خلال السنوات الثلاث الأولى، للحصول على مجموعة من المدخلات الزراعية المصممة خصيصاً لهم من مجموعة معيَّنة من التجار الزراعيين. وتشمل هذه المجموعة البذور والأسمدة والمعدات اللازمة في مرحلة ما بعد الحصاد، مثل أكياس التخزين. ويصل البرنامج حالياً إلى أكثر من 58 000 منتج، ويركز بصفة خاصة على النساء والشباب، ويوفِّر لهم التدريب على التكنولوجيات الزراعية، والإدارة في مرحلة ما بعد الحصاد، ومحو الأمية المالية.

لقد استطاعت المزارعة الشابة جوان كيروي زيادة محصولها من الذرة بمقدار الضعف تقريباً بعد انضمامها إلى البرنامج وحضورها جلسات تدريبية وفصولاً لمحو الأمية المالية. وباستخدام بطاقة القسائم الإلكترونية التي أصدرها المصرف، اشترت بذوراً محسَّنة وأسمدة، وتعلمت أيضاً كيفية المباعدة بين النباتات واقتلاع الحشائش الضارة من حقولها على فترات أقصر.

وتقول كيروي "فعلت الكثير بالدخل الذي كسبته، وأنا الآن في حِلٍ من كل الديون".

المزارعات يقدمن بطاقات السحب المدفوعة مسبقاً التي يشترون بها مدخلاتهن.
©IFAD/David Paqui

عمليات الصندوق في العالم حسب الإقليم

أمريكا اللاتينية والكاريبي

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

34 برنامجاً ومشروعاً جارياً

بالشراكة مع 19 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2017

600.6 مليون دولار أمريكي

استثمرها الصندوق

في الحافظة الجارية في الإقليم

1 برنامج جديد

للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج في الجمهورية الدومينيكية

4 برامج ومشروعات جديدة

بوليفيا، والجمهورية الدومينيكية، وغرينادا، والمكسيك: وتمويل إضافي لمشروع جارٍ في باراغواي

82.7 مليون دولار أمريكي

من الموافقات الجديدة في عام 2017

المصروفات السنوية من القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون

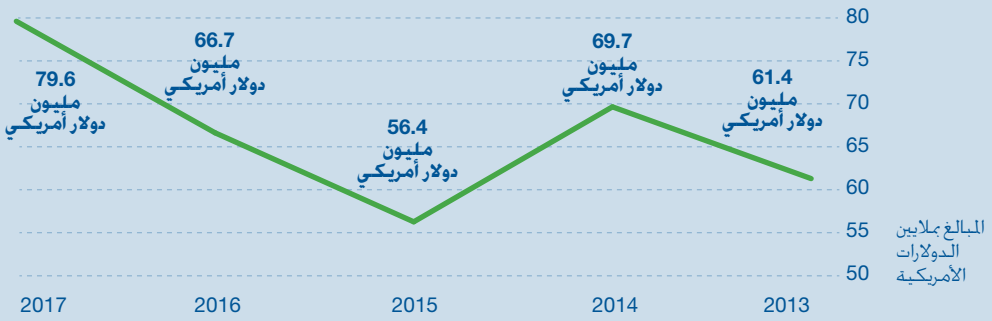

33 بلداً تشير الأرقام إلى البرامج والمشروعات الجارية

أنتيغوا وبربودا
الأرجنتين – 3
جزر البهاما
بربادوس
بليز
دولة بوليفيا المتعددة القوميات – 2
البرازيل – 6
شيلي
كولومبيا – 1
كوستاريكا
كوبا – 1
دومينيكا
الجمهورية الدومينيكية – 1
إكوادور – 4
السلفادور – 1
غرينادا – 1
غواتيمالا – 1
غيانا – 1
هايتي – 1
هندوراس – 2
جامايكا
المكسيك – 2
نيكاراغوا – 2
بنما
باراغواي – 1
بيرو – 2
سانت كيتس ونيفيس
سانت لوسيا
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سورينام
ترينيداد وتوباغو
أوروغواي – 1
جمهورية فنزويلا البوليفارية – 1

بلدان لديها مِنح جارية مقدَّمة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

أضواء على النتائج: بوليفيا

حوالي 29 000 مزارع من المزارعين الأُسريين في بوليفيا يبنون **قدرتهم على الصمود** في وجه **تغيُّر المناخ**. ويستفيد برنامج الإدماج الاقتصادي للأسر والمجتمعات الريفية في أراضي دولة بوليفيا المتعددة القوميات من الحضور الراسخ للصندوق في البلد.

منذ بداية العمل في عام 2014:

تراجعت الخسائر المرتبطة بالمناخ في المحاصيل (الكروم، والخوخ، والبطاطس، واللوبياء) بما متوسطه

%20

حسَّن معدل صرف الأموال من

%30 من الأموال الملتزم بها (نهاية 2016)

إلى %70

(بحلول أكتوبر/تشرين الأول 2017)

الاستثمار في البشر والقدرة على الصمود في وجه التغيُّر المناخ في بوليفيا

يبني زهاء 29 000 أسرة زراعية في بوليفيا قدرتها على الصمود في وجه التأثيرات المدمِّرة الناشئة عن تغيُّر المناخ بدعم من برنامج ممول من الصندوق. ومنذ بداية العمل في هذا البرنامج في عام 2014، تراجعت الخسائر المرتبطة بالمناخ في محاصيل مثل الكروم، والخوخ، والبطاطس، ,واللوبياء، بما متوسطه 20 في المائة.

ويُعزز برنامج الإدماج الاقتصادي للأسر والمجتمعات الريفية في أراضي دولة بوليفيا المتعددة القوميات قدرات السكان الريفيين ومنظماتهم وحكمهم المحلي. ويشمل تمويل التدخلات منحة من برنامج الصندوق للتأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي يوجِّه التمويل المتعلق بالمناخ إلى صغار المزارعين. وتتأثر المناطق الريفية في بوليفيا تأثراً كبيراً بتغيُّر المناخ، لا سيما ندرة المياه والكوارث الطبيعية التي تزداد شدة.

وموَّل البرنامج وضع 54 خريطة للمخاطر المناخية، وساعد 16 بلدية في جميع أنحاء منطقة الأمازون والمرتفعات على دمج إدارة المخاطر والتكيُّف مع تغيُّر المناخ في تخطيط الأراضي. وحصل أكثر من 6 000 شخص على تدريب تمويلي من خلال البرنامج، وأنشئ أكثر من 500 جماعة ادخار لأصحاب الحيازات الصغيرة.

ويدعم البرنامج أيضاً السكان الريفيين في إقامة مشروعات مجتمعية توفِّر فرصاً اقتصادية خارج قطاع الزراعة. ويشارك ما يقرب من 13 400 شخص تمثل النساء 56 في المائة منهم، في أنشطة تشمل إنتاج الخبز، والخمور، والجبن، والفواكه المجفَّفة، واللحوم، والأشغال اليدوية، والسياحة، والخدمات المحلية.

ويستفيد البرنامج من الحضور الراسخ للصندوق في البلد، وتحسَّنت معدلات صرف الأموال من 30 في المائة من الأموال الملتزم بها في نهاية عام 2016 إلى 70 في المائة بحلول أكتوبر/تشرين الأول 2017.

إعادة بناء سُبل كسب العيش والسلام في المناطق الريفية من كولومبيا

تتجه الأسر الريفية المنتمية إلى الشعوب الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي وتعولها المرأة وحدها نحو زيادة دخلها والمساهمة في مجتمعاتها المحلية عن طريق المشاركة في مشروع يدعمه الصندوق في كولومبيا. وفي الوقت الذي يسعى فيه البلد نحو إعادة البناء بعد 50 عاماً من النزاعات الأهلية، بات من الحيوي تحسين حياة الفئات التي ظلت على مر التاريخ تعاني التهميش والحرمان في المناطق الريفية.

ويشارك ما يقرب من 13 000 من الأسر التي تعاني الفقر المدقع في أنشطة إدرار الدخل التي يدعمها برنامج بناء قدرات المبادرات الفردية الريفية: الثقة والفرص، وتعول المرأة 57 في المائة من هذه الأسر، وهو ما يعد في العادة مؤشراً على الفقر والهشاشة.

وتشارك الرابطات المحلية لنساء الشعوب الأصلية والجماعات المنحدرة من أصل أفريقي في مجموعة من أنشطة إدرار الدخل والمصالحة في مرحلة ما بعد النزاع، بما يشمل خدمات السياحة الإيكولوجية، والحياكة، ومشروعات الأغذية الزراعية، وإعادة الإعمار البيئي، وإعادة التشجير. وفي إطار إسهام كبير نحو الانتعاش في مرحلة ما بعد النزاع، يجري إحلال محاصيل الأغذية محل المحاصيل غير الشرعية.

وبالنظر إلى أن المشاركة في البرنامج تزيد ثقة المرأة ومهاراتها، تخوض المرأة مجالات كانت تعتبر من قبل حكراً على الرجال، بما فيها تربية الماشية. وتزاول حالياً مجموعة من النساء في محافظة كوكا باسيفيكو في الأنحاء الجنوبية الغربية من البلد تربية الماشية وتسمينها لإنتاج اللحوم، وهو مشروع يدر أرباحاً كبيرة.

وتماشياً مع السياسة الحكومية، يستخدم البرنامج استراتيجية شاملة للتغلب على الممارسات التمييزية وإدراج النساء في جميع الأنشطة. ويجري أيضاً تقديم حوافز لتشجيع مشاركة المرأة داخل الفئات السكانية المستهدفة الأخرى، بما يشمل الشباب وضحايا النزاع المسلح. ويهدف البرنامج إلى الوصول إلى 12 500 أسرة ريفية ضعيفة تعولها نساء.

مزارعو البن والكاكاو يتكيفون مع تغيُّر المناخ في نيكاراغوا

تزيد الأسر الزراعية التي تزاول إنتاج الكاكاو والبن في نيكاراغوا إنتاجيتها، وتتصل بالأسواق، وتُعزز قدرتها على الصمود في وجه تغيُّر المناخ بدعم من مشروع التكيُّف مع تغيُّر المناخ والأسواق الذي يموله الصندوق. ونيكاراغوا هي أفقر بلد في أمريكا الوسطى، وتتعرض بشدة للأعاصير والفيضانات وموجات الجفاف والانهيارات الأرضية. وتؤدي سلاسل قيمة الكاكاو والبن دوراً رئيسياً في الاقتصاد الريفي للبلد.

ويشارك 40 000 من صغار المنتجين الريفيين في المشروع الذي يمثل علاقة تعاون وثيقة بين الصندوق ووزارة الاقتصاد الأسري والمجتمعات المحلية والتعاونيات والرابطات. ويوفِّر المشروع مساعدة تقنية متخصصة ومعدات من أجل تحسين إنتاجية التعاونيات ومنظمات القواعد الشعبية الأخرى في المرتفعات الشمالية وعلى طول ساحل البحر الكاريبي. وبدأ

العمل في المشروع في عام 2013 وازدادت المحاصيل منذ ذلك الحين بما متوسطه 20 في المائة.

ويشمل تمويل المشروع منحة بمبلغ 8 ملايين دولار أمريكي من برنامج الصندوق للتأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي يوجه التمويل المتعلق بالمناخ إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويتلقى المشروع أيضاً دعماً من مؤسسات متخصصة، بما فيها المعهد الوطني للتكنولوجيا الزراعية، ومعهد الصحة والحماية الزراعية، والمركز الدولي للزراعة المدارية. ويموِّل مصرف التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى البنية الأساسية، مثل محطات التجهيز ومراكز التخزين، والطرق الريفية التي خفَّضت فترات السفر وتكاليفه في المجتمعات المحلية النائية.

ويهدف المشروع إلى تعزيز الوصول إلى الأسواق عن طريق دعم الشراكات بين رابطات المنتجين و"الشركات الداعمة". وتوفِّر هذه الشركات قنوات تجارية مستقرة مرتبطة بالأسواق الدولية في الولايات المتحدة وأوروبا، بما يشمل شبكات التجارة العادلة.

قصة من الميدان
شبكة شبابية تحشد الشباب في السلفادور

تُمهِّد شبكة شبابية وطنية يدعمها الصندوق لصالح 3 000 شاب في السلفادور الطريق نحو التمكين السياسي والاقتصادي. وتُعزز الجمعية الوطنية لشباب الريف في السلفادور المعروفة حالياً باسم AREJURES جدول أعمال وطني للمشاركة الديمقراطية والفرص الاقتصادية للشباب من الجنسين عن طريق توفير فرص للشراكات والتدريب وريادة الأعمال.

ومع وجود 13 شبكة من تلك الشبكات على مستوى الدوائر في كل أنحاء البلد، تُمسك الجمعية الوطنية بزمام قيادة شبكة الشباب في هذه الدولة المكتظة بالسكان. وتُمثل النساء 60 في المائة من أعضائها، وتشمل لجنة المجلس الوطني لشباب الشعوب الأصلية في السلفادور. وموَّل الصندوق إنشاء الشبكة ويدعم عملياتها حالياً.

وتُركز الجمعية الوطنية لشباب الريف، في بلد يلاحظ فيه انعدام المساواة، على توفير مقومات التمكين لأعضائها على المستويات المجتمعية، والوطنية، والدولية. وتدعو الجمعية إلى دمج الشباب في الرابطات المجتمعية ودوائر البلديات. وحققت تمثيلاً لشباب الريف في عدة لجان وطنية. ومثَّل الأعضاء هذه الجمعية في حلقات عمل دولية، بما فيها منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في نيويورك.

وتولى روبرتو مارتينيز، وهو أحد شباب رواد الأعمال، رئاسة الجمعية الوطنية لشباب الريف حتى أواخر عام 2017. وشهد بنفسه الطريقة التي يمكن بها للشباب دفع التنمية. وقال "لا نفكر فقط في أنفسنا، ولكننا نفكر في كيفية تنظيم أنفسنا من أجل تحقيق هدف مشترك. تلك هي الأشياء التي تغيِّر حياتنا شيئاً فشيئاً".

وكانت الجمعية الوطنية لشباب الريف في السلفادور أيضاً مصدر إلهام لبلدان أخرى في الإقليم. ويعمل الصندوق حالياً مع منظومة تكامل أمريكا الوسطى لدعم جدول أعمال الشباب الريفيين في سبعة بلدان أخرى.

روبرتو مارتينيز، أحد شباب قيادات الشبكة الوطنية للشباب التي يدعمها الصندوق

©IFAD/Salvador Santiesteban

عمليات الصندوق في العالم حسب الإقليم

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

42 برنامجاً ومشروعاً جارياً

بالشراكة مع 20 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2017

913.2 مليون دولار أمريكي

استثمرها الصندوق

في الحافظة الجارية في الإقليم

1 برنامج جديد

للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج في أوزبكستان

10 برامج ومشروعات جديدة

في أذربيجان، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والجبل الأسود، والسودان، وطاجيكستان، وتركيا، وأوزبكستان؛ وتمويل إضافي لمشروعات جارية في إريتريا، والأردن، ولبنان

266.1 مليون دولار أمريكي

من الموافقات الجديدة في عام 2017

المصروفات السنوية من القروض ومنح إطار القدرة على تحمل الديون

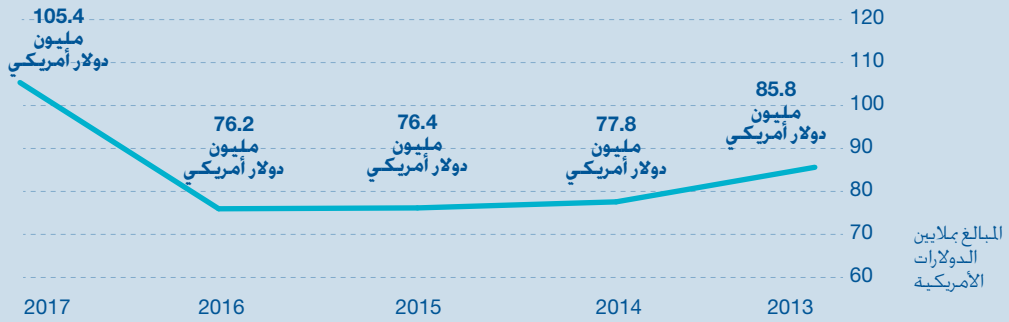

24 بلداً وغزة والضفة الغربية تشير الأرقام إلى البرامج والمشروعات الجارية

ألبانيا
الجزائر
أرمينيا – 1
أذربيجان – 1
البوسنة والهرسك – 2
جيبوتي – 2
مصر – 3
إريتريا – 2

جورجيا – 1
العراق
الأردن – 2
قيرغيزستان – 2
لبنان – 1
الجبل الأسود – 1
المغرب – 4
جمهورية مولدوفا – 2
الصومال

السودان – 4
الجمهورية العربية السورية – 1
طاجيكستان – 2
تونس – 3
تركيا – 2
أوزبكستان – 2
اليمن – 4

بلدان لديها منح جارية مقدَّمة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

أضواء على النتائج: السودان

سجلت معدلات الفقر تراجعاً كبيراً كنتيجة لعشر سنوات من العمل في السودان. وركّز برنامج إدارة الموارد في غرب السودان على إدارة الموارد الطبيعية، وإمدادات المياه، والائتمان الأصغر وتمكين المرأة.

منذ عام 2006 حتى عام 2016:

انخفضت نسبة **الفقراء المدقعين** في المنطقة من **%17** إلى **%1.3**

انخفضت نسبة **الفقراء** من **%68.4** إلى **%27.5**

المزارعون في قيرغيزستان يحسنون صحة الثروة الحيوانية وإنتاجيتها

يسعى أصحاب مزارع الإنتاج الحيواني في قيرغيزستان، ذلك البلد الجبلي غير الساحلي، إلى تحسين ظروف معيشتهم وإنتاجيتهم عن طريق المشاركة في البرامج الممولة من الصندوق التي تركز على الثروة الحيوانية والأسواق. وتُشكِّل المراعي ما يقرب من نصف مجموع مساحة البلد، ويؤدي الإنتاج الحيواني دوراً رئيسياً في الاقتصاد والمجتمع والثقافة.

وبدأت المرحلة الأولى من برنامج تنمية الثروة الحيوانية والأسواق في عام 2013 في منطقتي إسيك – كول ونارين، ومقاطعة توغوز – تورو من إقليم جلال آباد. ويهدف البرنامج إلى الحد من الفقر عن طريق زيادة الإنتاجية الحيوانية. وحسَّنت سبل الوصول إلى المراعي وباتت أكثر إنتاجية، وأُنتجت أعلاف تكميلية من أجل الثروة الحيوانية المجتمعية. وحصل أكثر من 123 000 شخص على خدمات.

وحسَّن البرنامج الصحة الحيوانية وصحة الإنسان وخفض معدلات نفوق الحيوانات. وتراجعت حالات الإصابة بالحمى المالطية بين البشر من أكثر من 4 400 حالة قبل بداية العمل إلى 924 حالة في عام 2016. وانخفضت معدلات نفوق الأغنام والماعز بسبب الأمراض بنسبة 86 في المائة وبنسبة بلغت 99 في المائة بين الأبقار.

وتُغطي المرحلة الثانية من البرنامج مساحة أوسع وتشمل تدخلات لدمج التكيُّف مع تغيُّر المناخ في إدارة المراعي المجتمعية. ويسعى البرنامج أيضاً إلى إنشاء خدمات بيطرية خاصة يمكن الوصول إليها بسهولة وذلك من خلال تدريب الأخصائيين البيطريين المجتمعيين. وكشف استعراض أُجري في منتصف المدة عن أن عدد الأبقار والأغنام والماعز المملوكة قد ازداد بنسبة بلغت 74 في المائة من حيث وحدات الثروة الحيوانية.

وكان لمرحلتي البرنامج تأثير كبير أيضاً على السياسة الحكومية المتعلقة بحقوق استخدام مراعي الدولة. وتناصر السياسة حالياً الفقراء وتكفل وصول جميع أصحاب الثروة الحيوانية إلى المراعي، وتهدف إلى تحقيق الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتنطبق على النساء والرجال على قدم المساواة.

النساء في جبال المغرب يكسبن المال من الزيتون والتفاح والأغنام

ترتفع معدلات الفقر في جبال المغرب، وتكافح النساء بصفة خاصة من أجل تحسين دخلهنّ وتعليمهن وحياتهن اليومية. ووصل أحد المشروعات التي يدعمها الصندوق والذي بدأ تنفيذه في عام 2012 إلى زهاء 11 000 امرأة، ويوفِّر لهن مقومات التمكين من أجل كسب المال وإدارته – وهي خطوة هائلة في هذا السياق التقليدي.

ويُعزز مشروع تنمية سلاسل القيمة الزراعية في المنطقة الجبلية في ولاية الحوز سلاسل قيمة الزيتون والتفاح والأغنام ويُمكِّن صغار المزارعين من الارتباط بالأسواق.

وبدأ كثير من النساء عن طريق الحصول على قرض صغير لشراء رأسين من الأغنام. وعملت النساء معاً لإنشاء أعمالهن التجارية وبيع الحيوانات في موسم عيد الأضحى، واستخدام أصوافها لصنع سجاد البربر الذي يباع في مراكش. وعزَّزت مبادرة "رأسين من الغنم" دخل الأسرة بنسبة وصلت إلى 60 في المائة.

وازداد إنتاج الزيتون والتفاح، كما ازداد بصفة خاصة إنتاج الأغنام. وبلغ عدد رؤوس القطيع 50 رأساً في عام 2012 ويزيد حالياً على 700. ويُشجِّع المشروع أيضاً النساء على المشاركة في سلاسل القيمة حيث تضاف فيها القيمة إلى المنتجات. ويجري إنتاج زيت الزيتون العالي القيمة وازدهرت مبيعاته. ويجري تطوير منتجات مضافة القيمة بما يشمل الصابون الرخو من زيت الزيتون، والزيتون المعلَّب، وخل التفاح.

وتمكَّنت المرأة من خلال أنشطتها خارج الأسرة واشتراكها في عضوية الرابطات من بناء شبكات خارج منطقتها الأصلية، وزيادة استقلالها وحرية انتقالها. وعزَّز المشروع أيضاً صوت المرأة في المجتمع المحلي وأثر تأثيراً إيجابياً على معدلات التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية.

المجتمعات المحلية تحمي أراضيها وغاباتها وتزيد الدخل في تركيا

تشارك مجتمعات المرتفعات الضعيفة في الأنحاء الشرقية من تركيا في مشروع إعادة إحياء مستجمع نهر مورات الذي يدعمه الصندوق من أجل وقف مسار تدهور قاعدة الموارد الطبيعية، وتعزيز سُبل كسب العيش. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي القوي والتراجع الكبير للفقر في البلد خلال العقدين الفائتين، تخلَّفت كثير من مناطق الجبال والمرتفعات عن الركب وباتت أكثر تهميشاً.

ويحد المشروع من تآكل التربة ويُحسِّن الغطاء النباتي في مناطق الجبال المحيطة بحوض النهر. وأنشئت المدرجات والأقفاص السلكية والجدران الحجرية في أكثر من 13 000 هكتار. وغرست الأشجار في 2 900 هكتار، بما فيها أشجار الصنوبر والأرز على المنحدرات الشديدة، وزرعت أشجار اللوز وغيرها من الأشجار المثمرة في أراضي القرى.

ويركز المشروع أيضاً على تعزيز سُبل كسب العيش في المناطق الريفية. وسعياً إلى تحسين الإنتاجية الحيوانية، تُزرع الأعلاف النباتية المروية ويجري إصلاح الحظائر لوقاية الحيوانات من قسوة أجواء الشتاء. وأدّى ذلك إلى تخفيض حالات الإصابة

بالأمراض التنفسية لدى الحيوانات بنسبة بلغت 50 في المائة، وازدادت الإنتاجية الحيوانية بنسبة 10 في المائة. ويزرع المشاركون بساتين الجوز والتفاح والكمثرى والكرز والمشمش، ويستخدم المشروع الصوبات الزجاجية في إنتاج الخضروات.

وعند تحديد طرق الحد من استهلاك الموارد الطبيعية والحفاظ على الموائل الغابية، وضع أعضاء المجتمع المحلي عزل المنازل على رأس أولوياتهم. وجرى توفير ذلك لنحو 400 1 أسرة، وعلاوة على تقليص استخدام الغابات لتوفير الوقود، انخفضت تكاليف تدفئة المنازل بمقدار النصف. وحصل أكثر من 400 2 أسرة على ألواح توليد الطاقة الشمسية لتسخين المياه، وأدّى ذلك إلى تخفيض فواتير الطاقة بنسبة تراوحت بين 25 و30 في المائة.

قصة من الميدان
المرأة تمسك بزمام التغيير في المجتمعات الريفية في السودان

تراجعت معدلات الفقر تراجعاً كبيراً بفضل برنامج مدته عشر سنوات دعم الصندوق تنفيذه في السودان. وركز برنامج إدارة الموارد في غرب السودان على إدارة الموارد الطبيعية، وإمدادات المياه، والائتمان الأصغر، وتمكين المرأة. وانخفضت نسبة الفقراء المدقعين في المنطقة من 17 في المائة إلى 1.3 في المائة خلال الفترة من عام 2006 حتى عام 2016، وتراجعت نسبة الفقراء من 68.4 في المائة إلى 27.5 في المائة.

واستُخدمت الإدارة التشاركية للموارد الطبيعية من أجل جميع الفئات الاجتماعية المختلفة حول المشاكل المشتركة. وعُيِّنت حدود ما يقرب من 4 470 كيلومتراً من طرق تنقل الماشية ووفرت الخدمات البيطرية، وهو ما ساهم في التغلب على التحديات التي كان يواجهها الرعاة والمزارعون على حد سواء.

وفي منطقة لم يكن يتيسَّر فيها لأكثر من نصف السكان من قبل الحصول على مياه الشرب المأمونة، حققت استثمارات تحسين إمدادات المياه أثراً دائماً. وتم توصيل مياه الشرب لنحو 9 000 أسرة، وتقلصت كثيراً الفترات التي كانت تقضيها المرأة والأطفال في جمع المياه، وتحسَّنت الصحة.

وتضطلع النساء حالياً بدور رائد في التنمية المجتمعية. وكانت عبلة محمد سفاين تُشرف بالفعل على سبع من جماعات الادخار النسائية عندما وقع الاختيار عليها لتكون رئيسة للجنة التنمية القروية في الدبيبات في غرب كردفان. وحصلت على تدريب لتنمية مهاراتها القيادية، وواصلت مسيرتها في تشجيع النساء الأخريات على السير على خطاها.

وقالت سفاين "أشعر بالثقة الكبيرة في التحدث إلى الناس من أجل مساعدة مجتمعي والمساعدة في دعم الفقراء".

وأنشئ ما يقرب من 2 000 جماعة ادخار وائتمان تخدم 30 000 أسرة. ووصل برنامج متخصص في التمويل الأصغر، بالشراكة مع البنك الزراعي السوداني، إلى أكثر من 18 500 أسرة بحافظة قدرها 2.5 مليون دولار أمريكي.

عبله محمد سفاين، واحدة من القيادات المجتمعية في الدبيبات في غرب كردفان.

©IFAD

عمليات الصندوق في العالم حسب الإقليم

أفريقيا الغربية والوسطى

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

35 برنامجاً ومشروعاً جارياً

بالشراكة مع 21 حكومة متلقية في الإقليم في نهاية عام 2017

1.2 مليار دولار أمريكي

استثمرها الصندوق في الحافظة الجارية في الإقليم

3 برامج ومشروعات جديدة

في بوركينا فاسو، وكوت ديفوار، ونيجيريا؛ وتمويل إضافي لمشروعات جارية في الكاميرون، وغانا، والسنغال

190.3 مليون دولار أمريكي

من الموافقات الجديدة في عام 2017

المصروفات السنوية من القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون

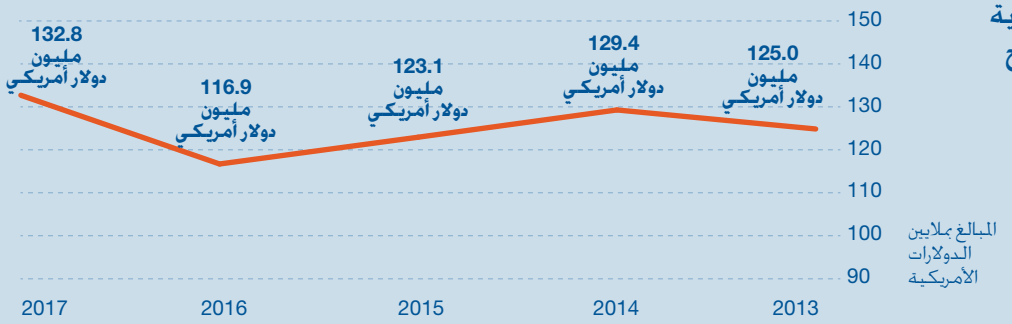

24 بلداً تشير الأرقام إلى البرامج والمشروعات الجارية

- بنن – 2
- بوركينا فاسو – 1
- كابو فيردي – 1
- الكاميرون – 1
- جمهورية أفريقيا الوسطى – 1
- تشاد – 1
- الكونغو – 2
- كوت ديفوار – 2
- جمهورية الكونغو الديمقراطية – 3
- غينيا الاستوائية
- غابون
- غامبيا – 1
- غانا – 2
- غينيا – 1
- غينيا بيساو – 1
- ليبريا – 1
- مالي – 3
- موريتانيا – 2
- النيجر – 3
- نيجيريا – 2
- سان تومي وبرينسيبي – 1
- السنغال – 2
- سيراليون – 2
- توغو – 1

بلدان لديها مِنح جارية مقدّمة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

أضواء على النتائج: النيجر

برنامج تنمية الزراعة الأُسرية يُمكّن المزارعين من زيادة الإنتاج والتكيُّف مع تغيُّر المناخ. ويهدف البرنامج إلى استعادة البيئات الطبيعية المتدهورة ومستجمعات المياه في البيئة القاسية والقاحلة.

منذ عام 2015:

أكثر من 4 000 هكتار

من الأراضي تم استعادتها

21 000 هكتار

تحت التجدد الطبيعي بمساعدة الإنسان

بناء أو إصلاح حوالي

400 كم

من الطرق، وبالتالي تحسين سُبل الوصول إلى الأسواق وتخفيض تكاليف النقل

استعادة الأراضي وإدارة المياه بالتعاون مع المزارعين الأُسريين في النيجر

يشارك المزارعون الأُسريون في النيجر في برنامج يدعمه الصندوق لدعمهم في زيادة إنتاجهم والتكيُّف في الوقت نفسه مع تغيُّر المناخ. ويركز برنامج تنمية الزراعة الأسرية في البيئة القاسية التي تتميَّز بالجفاف والحرارة وقلة الأمطار، على استعادة البيئات الطبيعية المتدهورة ومستجمعات المياه في المناطق الجنوبية من مارادي وتاهوا وزيندر. ويُحسِّن ذلك خصوبة التربة وتنقية المياه، وتجديد إمدادات المياه الجوفية. وهذه كلها قضايا حاسمة للسكان الريفيين الذي يعتمدون اعتماداً كبيراً على الزراعة في بلد يُشكِّل أكثر من 80 في المائة من مساحة أراضيه جزءاً من الصحراء الكبرى.

ومنذ بداية العمل في عام 2015، تم استصلاح أكثر من 4 000 هكتار من الأراضي، وتنفذ في 21 000 هكتار عمليات تجدد طبيعي للغطاء النباتي بمساعدة الإنسان. وسعياً إلى تحسين إدارة موارد المياه السطحية والجوفية، أنشأ البرنامج 150 هيكلاً لجمع المياه، بما فيها القناطر والسدود الصغيرة والبرك. وبالإضافة إلى ذلك، تستطيع حالياً حوالي 100 رابطة من رابطات المزارعين الحصول على التمويل، وطوَّرت مشروعات متناهية الصغر تستثمر في الري بالتنقيط والسدود الصغيرة بدعم من البرنامج. ويوفِّر البرنامج البذور والمدخلات للمنتجين إلى جانب الخدمات التقنية وتقنيات الزراعة الذكية مناخياً.

ويجري تحديد تسع مناطق للتنمية الاقتصادية مزوَّدة بمرافق للأسواق ومراكز لجمع المنتجات. ويجري تشييد حوالي 400 كيلومتر من الطرق أو إصلاحها لتحسين وصول المزارعين إلى الأسواق وتخفيض تكاليف النقل. ومن المتوقع مشاركة نحو 290 000 أسرة في الأنشطة، بما فيها الأسر المعرَّضة بشدة للصدمات المناخية والمحرومة من الأمن الغذائي.

النساء والشباب يكسبون رزقاً يوفِّر لهم حياة أفضل في المناطق الريفية من موريتانيا

يعمل السكان من النساء والشباب في المناطق الريفية من موريتانيا من أجل زيادة دخلهم وبناء مهاراتهم عن طريق المشاركة في مشروع الحد من الفقر في جنوب أفتوت وكاراكورو – المرحلة الثانية، الذي يدعمه الصندوق. وبدأ العمل في المشروع في عام 2011، وتُشكل النساء والفئات الشبابية التي تتراوح أعمارها بين 15 و24 عاماً أكثر من 50 في المائة من المشاركين في المشروع.

وتبين النتائج التي كشفت عنها التقارير مؤخراً أن ما يقرب من 90 مشروعاً من المشروعات المتناهية الصغر المدرة للدخل تعود بفوائد على أكثر من 1 500 امرأة و1 000 شاب. وتشمل بعض الأنشطة البستنة لأغراض التسويق، وجمع المنتجات الغابية، وتربية الحيوانات الصغيرة. ويتلقى المشاركون تدريباً ومدخلات لتمكينهم من زيادة جودة ونوعية السلع التي يقومون بإنتاجها.

ويركّز المشروع على تمكين النساء من تنمية مهاراتهن التجارية، وهو ما أدّى إلى زيادة قدرتهن على المنافسة والتفاوض مع تجار السوق. وعزَّزت المرأة أيضاً صوتها وتأثيرها خارج الأسرة، وتتقلد حالياً نحو 40 في المائة من أدوار صنع القرار في منظمات المنتجين. وأنشئت مصارف للحبوب لتمكين المزارعين من تخزين منتجاتهم وبيعها عندما تكون الأسعار مناسبة.

وأدّت التحسينات في الحصول على مياه الشرب التي يدعمها المشروع إلى إحداث فرق كبير في الحياة اليومية للنساء والفتيات، ووفَّر ذلك لهن ما متوسطه خمس ساعات يومياً وأتاح لهنّ الوقت والطاقة للتعليم وأنشطة كسب المال والمشاركة في المجتمع المحلي.

واستثمر المشروع أيضاً في طيف واسع من الأنشطة التعليمية، بما فيها محو الأمية، والتوعية بالمساواة بين الجنسين، وتوزيع العمالة، والصرف الصحي، والمواطنة.

التدريب والائتمان يغيران حياة الشباب الريفيين في مالي

يُشارك الشباب من الجنسين في المناطق الريفية من مالي في مشروع يموله الصندوق ويركز تحديداً على احتياجات هؤلاء الشباب. وبدأ العمل في مشروع التدريب المهني لشباب الريف ودعم العمالة وريادة الأعمال (المعروف أيضاً باسم FIER) في منطقتي كوليكورو وسيكاسو في عام 2013، وسيجري توسيعه كي يُغطي البلد بأكمله. ويهدف المشروع إلى تمكين الشباب من كسب العيش اللائق في قطاعي الزراعة والأعمال الزراعية.

وبدأ المشاركون الشباب بستة أشهر من التدريب الأساسي وتعلم مختلف خيارات العمل في منطقتهم. ويمكن بعد ذلك لمن تقل أعمارهم عن 18 عاماً الاختيار بين مجموعة من عروض التعليم، بينما يمكن لمن تزيد أعمارهم على 18 عاماً التقدم بطلب للحصول على ائتمانات صغرى وتدريب مهني لتمكينهم من إقامة عمل بمفردهم أو بالتعاون مع آخرين.

ويوجه المشروع عناية خاصة إلى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عاماً عندما يكونون معرضين بصفة خاصة للهجرة. وتساعدهم المشاركة في المشروع على التفكير جدياً في خياراتهم وإدراك وجود فرص داخل الوطن.

ويعد المشروع نموذجاً للمشروعات الأخرى التي تركز على الشباب في إقليم أفريقيا الغربية والوسطى. وتلقى حتى الآن 200 شاب منحاً للتدريب التمهيدي، وحصل أكثر من 3 000 شاب على تدريب في مجال محو الأمية. وبالإضافة إلى ذلك، موِّل نحو 2 400 نشاط لإدرار الدخل.

ويعمل الصندوق أيضاً مع مؤسسة بابيلون للقروض الصغيرة، وهي مؤسسة أوروبية رائدة في الإقراض الإلكتروني بدون فوائد وفي ربط مهاجري مالي الذين يعيشون في فرنسا برواد الأعمال الذين يحتاجون إلى تمويل في بلدهم الأصلي. وتمكِّن منصة بابيلون المهاجرين من إقراض مبالغ صغيرة إلى أصحاب المشروعات الريفية الصغيرة لمساعدتهم على تنمية أعمالهم.

قصة من الميدان
شباب المزارعين ينشئون وظائف في غينيا

يبني شباب المزارعين في غينيا، بدعم من الصندوق، عمليات زراعية ناجحة تهيئ فرص عمل لمئات السكان الريفيين. وبدأ العمل في البرنامج الوطني لدعم الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة الزراعية في عام 2011 ووصل إلى أكثر من 198 000 شخص.

وجرى العرف على أن يوفِّر الشباب العمالة في المزارع الأسرية، ولكنهم أنفسهم يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الأراضي والمياه والأدوات والائتمانات، ولا يمكنهم بالتالي إقامة أنشطة زراعية خاصة بهم.

ووقع الاختيار على عشرين من شباب المزارعين الذين تلقوا مشورة تقنية بشأن كيفية استخدام السماد العضوي والأسمدة ومنتجات الصحة النباتية، وكيفية صيانة البنية الأساسية للري، وتخزين المحاصيل، وإدارة الأعمال. وأتيحت لهم أيضاً إمكانية الحصول على ائتمانات لشراء المدخلات والأدوات. وأسفر ذلك عن زيادة ملحوظة في مساحة الأراضي المزروعة والغلات. وتحسَّن الأمن الغذائي للأسرة وأنشئت مئات الوظائف.

وأحد هؤلاء المزارعين الشباب هو مامادو باه. لقد دأب على زراعة البطاطس في هكتار واحد من الأرض. ولكنه الآن يزرع البطاطس أثناء موسم الجفاف في 50 هكتاراً من الأراضي التي يمتلكها جزئياً أو يقترضها أو يمتلكها. ويزرع خلال موسم الأمطار الذرة واللوبياء والأرز. ويقول إن هذا العمل يوفر لأسرته الآن ما يكفيها من الطعام طوال السنة، وازداد دخله زيادة كبيرة. وهو بالإضافة إلى ذلك يستخدم ثمانية عمال دائمين والعشرات من عمال اليومية.

ويقول "إن ما أطمح إليه هو زراعة 200 هكتار في السنوات المقبلة، ولكن العقبة الرئيسية أمامي هي نقص الأراضي وعدم إمكانية الحصول على التمويل اللازم للميكنة".

وأضاف قائلاً "أصبحت نموذجاً يقتدى به ومصدر إلهام لكثير من الشباب الذين يدركون الآن أن من الممكن توفير أسباب المعيشة اللائقة من الزراعة وبناء حياة كريمة في المناطق الريفية".

المزارع الشاب مامادو باه في حقل الذرة الخاص به في قرية تيمبي مادينا.
©IFAD/T. A. Korka Diallo

المعالم البارزة في الحافظة وبيانات التمويل

الموافقات الجديدة على تمويل الصندوق للبرامج والمشروعات

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

بلغ مجموع قروض الصندوق ومِنحه المعتمدة في عام 2017 ما قيمته **1 305.3 مليون دولار أمريكي**، ويمثل ذلك **زيادة** نسبتها **57 في المائة** على المبلغ المعتمد في عام 2016، وهو 829.2 مليون دولار أمريكي، ويزيد كثيراً على المبلغ المعتمد في السنة الثانية من دورة التجديد السابقة، وهو 759.4 مليون دولار أمريكي.

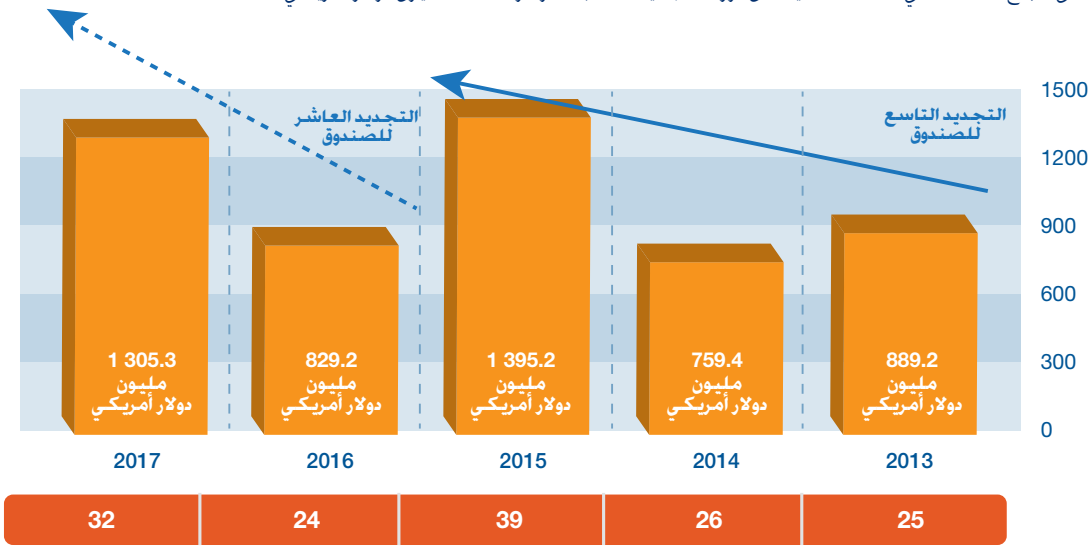

عدد المشروعات الجديدة

المبالغ المصروفة من قروض الصندوق ومِنحه

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

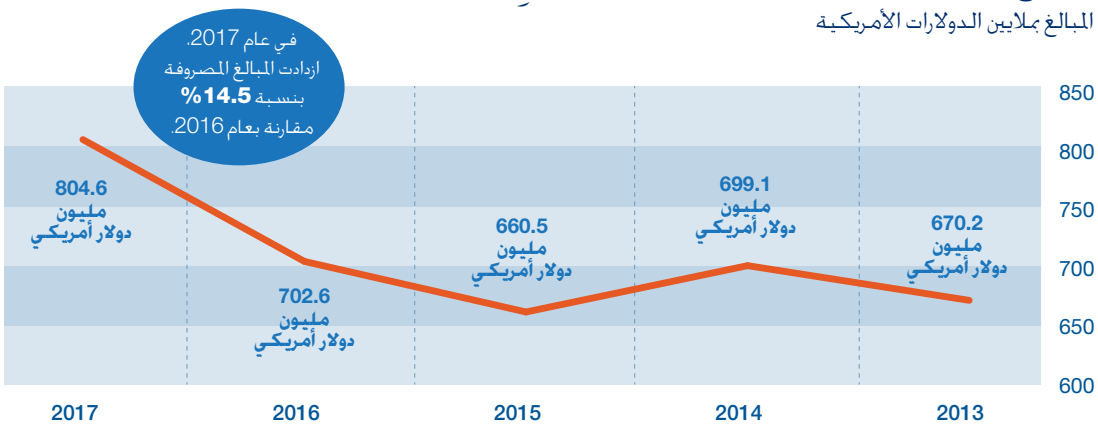

استثمارات الصندوق في أفريقيا في عام 2017

3.3 مليار دولار أمريكي

50%

من الحافظة **الجارية**

التمويل المعتمد للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة لعام 2017

452.8 مليار دولار أمريكي

35%

من مجموع برنامج القروض والمِنح

الحافظة الجارية للصندوق لعام 2017

التمويل المقدَّم من الصندوق **6.6 مليار دولار أمريكي**

211 مشروعاً جارياً

في **97 بلداً**

مساهمات محلية **5 مليارات دولار أمريكي**

تمويل مشترك دولي **3.3 مليار دولار أمريكي**

المِنح الجارية المقدَّمة من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لعام 2017

تمويل مقدَّم من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة **298.8 مليون دولار أمريكي**

42 مِنحة جارية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

في **41 بلداً**

المِنح الجارية المقدَّمة من الصندوق لعام 2017

التمويل بالمِنح **213.4 مليون دولار أمريكي**

175 مِنحة

في **117 بلداً**

الحافظة الجارية للصندوق 2013-2017

المبالغ بمليارات الدولارات الأمريكية

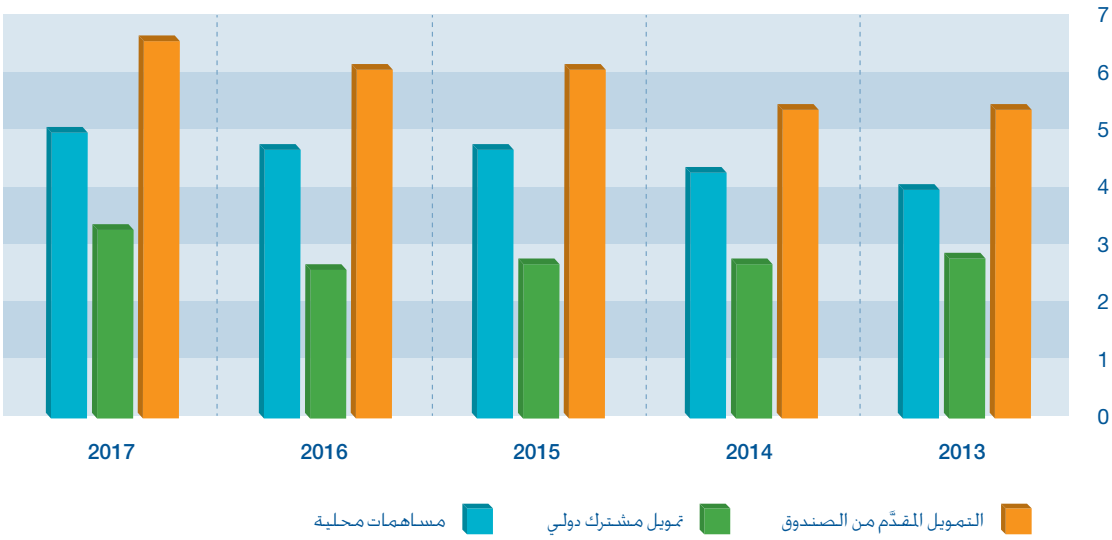

التمويل المشترك للبرامج والمشروعات التي يدعمها الصندوق المعتمدة في عام 2017

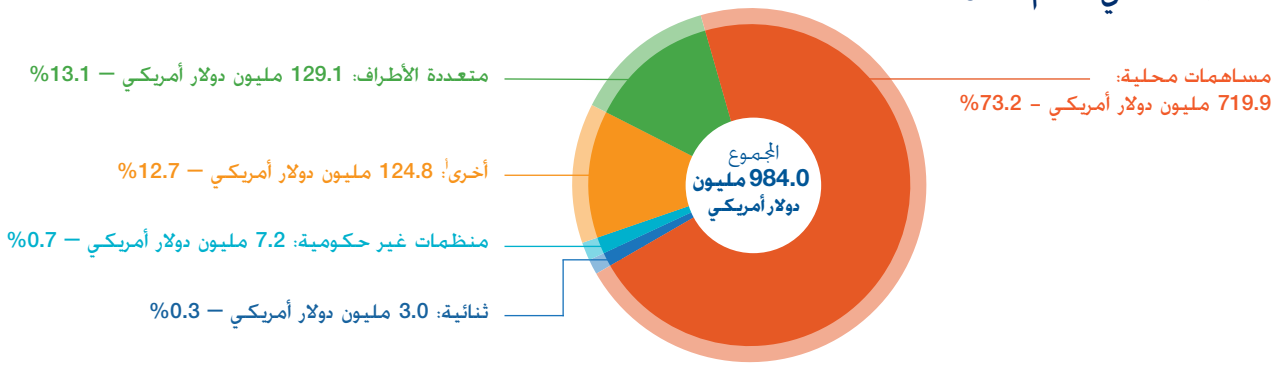

المصدر: نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية

[1] تشمل مصادر التمويل الأخرى التمويل الجماعي أو التمويل من خلال ترتيبات مماثلة، والتمويل من موارد القطاع الخاص، والتمويل الذي لم يكن مؤكداً وقت صدور موافقة المجلس التنفيذي.

أهم مجال من مجالات عمل الصندوق هو الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، وهو مجال يستأثر بما نسبته 33 في المائة من قيمة القروض والمِنح الجارية. ويُمكِّن ذلك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من زيادة إنتاجيتهم، والتكيُّف مع تغيُّر المناخ، وتحقيق الميكنة، وإدارة الموارد الطبيعية على نحو أكثر استدامة ومزيد من الكفاءة.

ويموِّل حوالي 16 في المائة من الاستثمارات الجارية الأعمال التي تهدف إلى تحسين الأسواق وما يرتبط بها من بنية أساسية، بما يشمل الطرق ومرافق التخزين. ويُمثِّل التمويل الريفي 13 في المائة من الأموال المستثمرة، إذ يكفل إمكانية وصول النساء والرجال الريفيين إلى الخدمات المالية، مثل خدمات الائتمان والادخار والتأمين لبناء أعمالهم التجارية وإدارة المخاطر.

تمويل الحافظة الحالي للصندوق حسب القطاع

(في نهاية عام 2017)

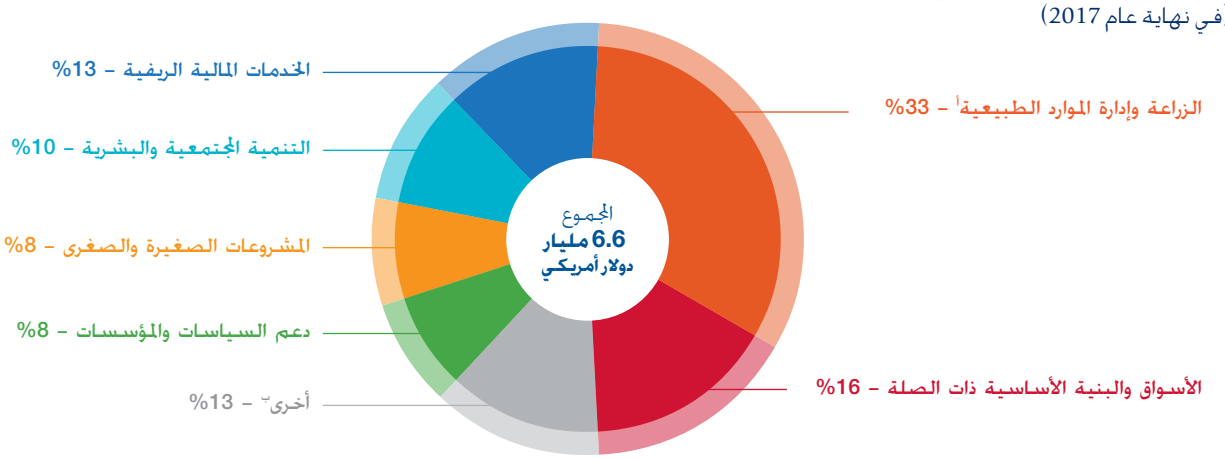

المصدر: نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] تشمل الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية الري، والمراعي، ومصايد الأسماك ، والبحوث، والإرشاد والتدريب.

[ب] تشمل القطاعات الأخرى التواصل، والثقافة والتراث، والتخفيف من الكوارث، وإنتاج الطاقة، ورسوم التمويل/الإعداد، وإدارة المعرفة، والإدارة والتنسيق، والرصد والتقييم، والموارد غير المخصصة.

أهم ملامح السنة

2017

إطلاق مبادرة **التميُّز التشغيلي بغرض إحراز النتائج** لتعزيز النتائج وتوسيع نطاق العمليات والدفع قُدماً بعملية تحقيق اللامركزية

تنفيذ إطار الفعالية الإنمائية من أجل تعزيز التركيز على النتائج طوال دورات المشروعات

الموافقة على **إطار قروض الشركاء الميسَّرة**

اعتماد الصيغة المنقحة **لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء** لاستخدامها خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

إطلاق **المرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة**

إطلاق مبادرة **رصد وتقييم التنمية الريفية** بالشراكة مع مراكز التعلم بشأن التقييم والنتائج – لتدريب المهنيين المختصين بالرصد والتقييم في مجال التنمية الريفية

ساهمت الدول الأعضاء بما مجموعه 1.1 مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك الثنائي للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق منذ عام 1978. والجهات الثنائية الخمس الأولى المشاركة في التمويل هي إسبانيا وفرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا التي قدَّمت معاً أكثر من 70 في المائة من مجموع التمويل المشترك.

التمويل المشترك من الدول الأعضاء المانحة (الثنائية) للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق، 1978-2017[أ]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

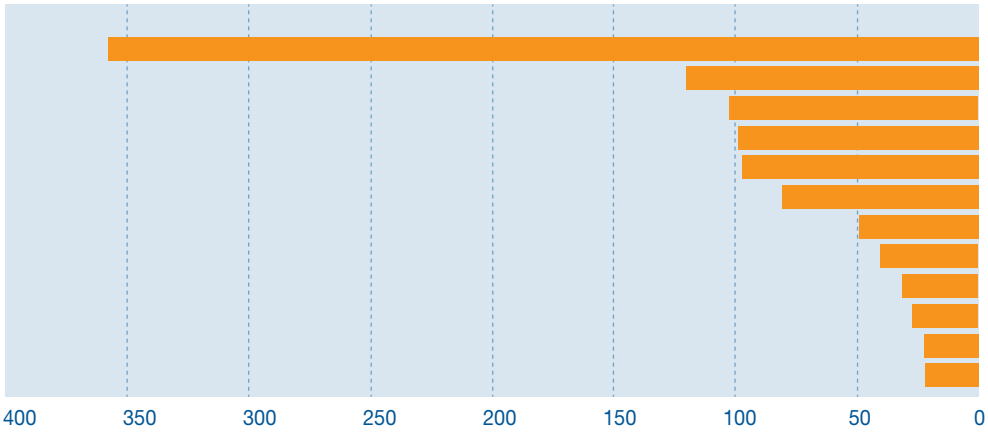

الجهة المشاركة في التمويل	
إسبانيا	357.4 \ 32.4%
فرنسا	119.9 \ 10.9%
ألمانيا	102.1 \ 9.2%
هولندا	98.6 \ 8.9%
بلجيكا	96.9 \ 8.8%
المملكة المتحدة	80.6 \ 7.3%
السويد	48.9 \ 4.4%
كندا	40.1 \ 3.6%
الدانمرك	31.1 \ 2.8%
النرويج	26.9 \ 2.4%
الولايات المتحدة	22.2 \ 2%
سويسرا	21.8 \ 2%

المصدر: نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج ومشروع مقدَّم إلى المجلس التنفيذي. وتمثل المبالغ والنسب المئوية حصة كل جهة ثنائية في مجموع التمويل المشترك الثنائي البالغ 104.7 1 مليون دولار أمريكي. ولا تشمل الأرقام مشاركة الجهات الثنائية في التمويل الجماعي أو ترتيبات التمويل المماثلة. ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

ساهمت الجهات المانحة المتعددة الأطراف بما مجموعه 3.2 مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق منذ عام 1978. والجهات المانحة الأربع الأولى هي صندوق الأوبك للتنمية الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (مجموعة البنك الدولي)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وساهمت هذه الجهات المانحة الأربع معاً بأكثر من 50 في المائة من مجموع التمويل المشترك المتعدد الأطراف.

التمويل المشترك من الجهات المانحة متعددة الأطراف للبرامج والمشروعات التي تعود إلى مبادرة من الصندوق، 1978-2017[أ]

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

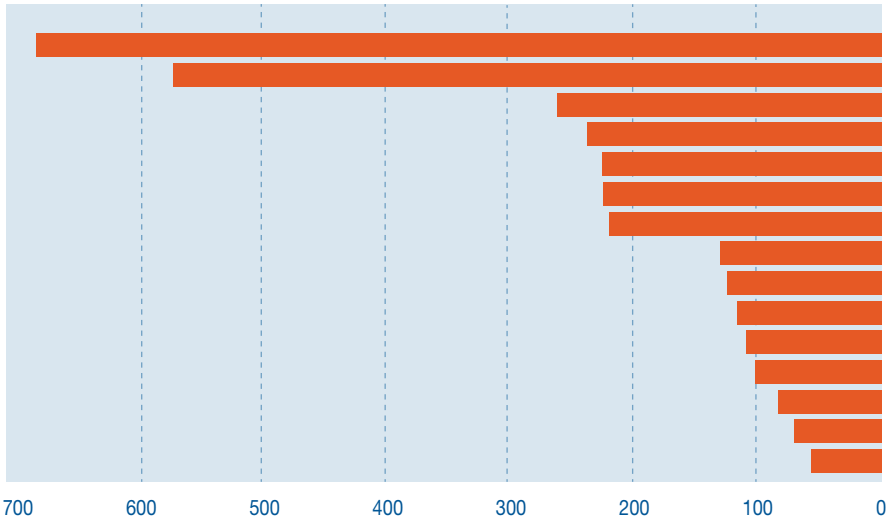

الجهة المشاركة في التمويل	
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	677 \ 21.2%
مصرف التنمية الأفريقي	566.9 \ 17.7%
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	259.9 \ 8.1%
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	236.1 \ 7.4%
أخرى[ب]	224 \ 7%
برنامج الأغذية العالمي	223.3 \ 7%
البنك الإسلامي للتنمية	218.2 \ 6.8%
مصرف التنمية الآسيوي	129.3 \ 4%
المؤسسة الدولية للتنمية	123.8 \ 3.9%
الاتحاد الأوروبي	115.4 \ 3.6%
مصرف التنمية لغرب أفريقيا	108.8 \ 3.4%
مرفق البيئة العالمية	101.5 \ 3.2%
مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي	83 \ 2.6%
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	70.1 \ 2.2%
مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	56.8 \ 1.8%

المصدر: نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية.

[أ] المبالغ المحددة وفقاً لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج ومشروع مقدَّم إلى المجلس التنفيذي. وتمثل المبالغ والنسب المئوية الواردة في الشكل البياني حصة كل جهة متعددة الأطراف من مجموع التمويل المشترك المتعدد الأطراف البالغ 193.8 3 مليون دولار أمريكي. ولا تشمل الأرقام مشاركة الجهات المتعددة الأطراف في التمويل الجماعي أو ترتيبات التمويل المماثلة. ترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

انتشار المشروعات التي يدعمها الصندوق

الخدمات المالية الريفية

16.1 مليون
عدد المدّخرين الطوعيين

39:61

7.7 ملايين
عدد المقترضين النشطين

35:65

المشروعات الصغرى

91 240
مشروعاً وصل لخدمات تنمية الأعمال

التكنولوجيات الزراعية

2.5 مليون
شخص مدرب على ممارسات/تكنولوجيات الإنتاج المحصولي والحيواني

48:52

إدارة الموارد الطبيعية

3 ملايين
هكتار من موارد الملكية المشاع تخضع لممارسات الإدارة المحسّنة

57 000
هكتار تخضع لمخططات ري قيد التشييد/إعادة الإعمار

التأقلم مع تغير المناخ

1.5 مليون
من أفراد أسر أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء تلقوا دعماً لمواجهة آثار تغيُّر المناخ

التسويق

13 690
كيلومتر من الطرقات قيد التشييد/إعادة الإعمار

5 191
مرفق تسويقي منشأ/معزز

97 مليون شخص
يستفيدون من الخدمات

50:50

نسبة النساء إلى الرجال من الأشخاص الذين يحصلون على الخدمات

تقيس مؤشرات الانتشار إجمالي عدد الأشخاص الذين يحصلون على خدمات من جميع المشروعات الجارية. وفي حين أن المؤشرات الفردية لا تُشير إلاّ إلى عدد المشاركين في نشاط محدّد في مشروع ما، يشمل الرقم الإجمالي جميع المستفيدين المباشرين وأفراد نفس الأسرة. وتتعلق الأرقام بعام 2016.

بالأرقام

40 YEARS ANNÉES AÑOS عاما

1978 — 2017

46.9 مليار دولار أمريكي
مجموع برنامج العمل

474 مليون شخص
العدد التقديري للمستفيدين المباشرين

15.5 مليار دولار أمريكي
مساهمات محلية

11.6 مليار دولار أمريكي
تمويل مشترك

19.8 مليار دولار أمريكي
الصندوق

1 069 مشروعاً
تم تمويلها في الفترة 1978-2017

2.1 مليار دولار أمريكي
مقدمة إلى مشروعات من المشاركين في الفترة 1978-2017

176
الدول الأعضاء في الصندوق

125
البلدان المقترضة

الصندوق وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

يلتزم الصندوق التزاماً كاملاً بخطة التنمية المستدامة الطموحة لعام 2030، ويعمل في تعاون وثيق مع الحكومات لتمكينها من بلوغ أهدافها الإنمائية الوطنية. ونقوم بدور حيوي في تحقيق الهدف 1 للتنمية المستدامة من خلال تركيزنا على الاستثمار في المناطق الريفية التي يعيش فيها 80 في المائة من أفقر الناس. ومن الأساسي أيضاً لمهمتنا الهدف 2 للتنمية المستدامة، ونسعى إلى تعميم التغذية في كل حافظتنا.

وللصندوق دوره الرائد في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء الريفيات، ويعترف بأن المساواة بين الجنسين أساسية لخطة التنمية لعام 2030 بأسرها. ونمكّن أيضاً المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يقفون على الخطوط الأمامية في مواجهة تغيُّر المناخ، من اكتساب قدرة أكبر على الصمود، وذلك على سبيل المثال من خلال برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وندعم السكان الريفيين في الإدارة المستدامة للموارد، مثل الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي.

وسعياً إلى زيادة أثر عملنا وتوسيع نطاقه وفقاً للهدف 17 للتنمية المستدامة، نعمل في شراكة موسَّعة مع سائر الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

استثمر الصندوق في السكان الريفيين منذ أربعين عام، ويمكنهّم من الحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي، وتحسين التغذية وتعزيز الصمود. منذ عام 1978، قدم الصندوق 19.8مليار دولار أمريكي كمنح وقروض بفوائد متدنية لمشروعات وصلت إلى ما يقارب 474 مليون نسمة. والصندوق مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مقرها روما التي غدت مركز الأمم المتحدة لشؤون الأغذية والزراعة.

الأوصاف المستخدمة وطريقة عرض المادة في هذا المطبوع لا تعني التعبير عن أي رأي، بأي حال من الأحوال، للصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد، إقليم، مدينة أو منطقة أو لسلطاته، أو بشأن تحديد تخومه أو حدوده. ويقصد من عبارتي الاقتصادات "المتقدمة" و"النامية" الملاءمة الإحصائية ولا تعبران بالضرورة عن حكم بصدد المرحلة التي بلغها أي بلد أو منطقة بعينها، في عملية التنمية.

ويمكن إعادة إصدار هذا المطبوع أو أي جزء منه بدون تصريح مسبق من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، شريطة أن ينسب المطبوع أو المستخرجات منه التي أعيد إصدارها، إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأن يذكر عنوان هذا المطبوع في أي مطبوع وأن ترسل نسخة منه إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الغلاف:

بليز هوغنون يخدم زبونة في متجر يمتلكه لبيع اللحوم والأسماك المجمدة في لوبوغو، بنين

©IFAD/Andrew Esiebo/Panos

© 2018 صادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

2018

تمت الطباعة على ورق معاد تصنيعه

ISBN 978-92-9072-818-4

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+
رقم الفاكس: 3463 06 5043 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
ifad-un.blogspot.com
www.facebook.com/ifad
instagram.com/ifadnews
www.twitter.com/ifadnews
www.youtube.com/user/ifadTV